الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف – المسيلة

كلية: الحقوق

قسم: العلوم السياسة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص

بعنوان:

المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي

- بين الريادة والتراجع-

إعداد الطالب (ة):

– حمزة هدفي

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
.....	.....	جامعة المسيلة	رئيسا
أ. د. عرجون شوقي	.....	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
.....	.....	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

ملحق بالقرار رقم .....1534..... المؤرخ في .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

موسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

انا الممضي اسفله،

السيد(ة) لدغي حمزة الصفة: طالب، رتبة: باحث

العنوان: بطاقة التعريف الوطنية رقم 108546**** والصادرة بتاريخ 2016/11/19

المسجل(ة) بكلية / معهد الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

و المكلف(ة) بانجاز اعمال بحث (شهادة الدكتوراه، شهادة الماستر، شهادة الماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوان: الملكة في الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي - بين الريادة والتراجع -

اصرح بشرفي بأني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز بحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2019/06/10

توقيع المعني(ة)

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . .﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات ولإن كتبنا شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر و العرفان وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات فما علينا سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذنا المشرف **(عرجون شوقي)** منبع المعرفة و السراج

الذي أنار دربنا فكل الشكر والاحترام له

وإلى كل الأساتذة الذين سقونا من بحر المعرفة حتى وصلنا إلى أعلى الدرجات

كما نتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة العلوم السياسية

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية واحدة من القوى الكبرى التي عملت منذ قرون على مراكمة قوتها المتكاملة على كافة الاصعدة من البناء الداخلي لمؤسساتها السياسية وبناء قدراتها العسكرية وتطوير بنيتها التحتية وتنمية اقتصادها الذي أصبح ينافس الانتاج العالمي مجتمعا بالإضافة إلى قوة تأثير قيمها ونموذجها.

هذا الرصيد التراكمي لقوتها المتعددة أعطاها دافعا للتوسع العالمي والتوجه نجو أهداف كبرى تقرها مجمل النظريات الاستراتيجية التي ترى في الدولة كالنا حيا يسعى للتطور ولو على حساب محيطه وهذا ما ينطبق على القوة الأمريكية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تتخلى عن سياسات العزلة واستغلت الظروف والمتغيرات الدولية التاريخية التي اتحاتها نهاية الحرب العالمية الثانية بانهيار أوروبا وتراجع الدور السوفياتي وبالتالي استغلال فرصة القيادة العالمية

ولهذا عملت على توظيف مختلف الأدوات الاستراتيجية لتحقيق تلك الطموحات الاستراتيجية للهيمنة على العالم وبناء الامبراطورية المنشودة التي نظرت لاتجاهاتها العديد من الاتجاهات ومراكز الفكر الامريكية وطبقتها العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

حيث أسست الولايات المتحدة الأمريكية النظام العالمي الجديد الذي يقوم على عدد من المرتكزات المتسقة للإرادة الأمريكية للهيمنة على العالم تنامي القوة العسكرية الأمريكية وانتشار القواعد العسكرية الأمريكية في مختلف الدوائر الإقليمية العالمية، الاستفادة من ضعف هيئة الأمم المتحدة، تسويق القيم الأمريكية والسيطرة على الإعلام العالمي، احتكار دور "شرطي العالم في عقيدة التدخل الدولي الإنساني، هيمنة حلف الناتو على البحر الأبيض المتوسط، السيطرة الأمريكية على مصادر الطاقة العالمية، الإشراف المباشر على منظمة التجارة العالمية والسيطرة على منظومة النقد العالمي، ... وغيرها من مظاهر الهيمنة الأمريكية على العالم)، وتعزز هذه السيطرة العالمية الشعور الأمريكي بالاستثنائية، في كل هذا يمكننا طرح الاشكالية التالية:

-هل يمكن المحاججة بتراجع المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي؟

ويمكن استخلاص التساؤلات التالية:

-ما مفهوم النظام الدولي وكيف تشكل ؟

- ماهي ملامح النفوذ الامريكي العالمي ؟

- ما تداعيات العولمة وتأثيرها على العالم؟

- ما ملامح تراجع الدور الريادي الامريكي؟

الفرضيات:

- يرتبط تطور نظريات العلاقت الدولية بتطور الواقع الدولي وتغيراته.

- العوامل المؤثرة في النظام الدولي بعد سقوط النظام السيوفاتي، وبروز الهيمنة الأمريكية هي القوة و المصلحة الوطنية و إبراز مكانتها في العالم .

- تعاظم الدور الريادي للولايات المتحدة الامريكية، ووزنها السياسي والاقتصاد والعسكري و والاجتماعي .

- تداعيات العولمة وظهور ظاهرة الأمركة .

- ظهور صواعد أخرى زعزعة الولايات المتحدة الامريكية ، وتراجع دورها الريادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف التي يمكن اجمالها في التالي:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على موضوع لايزال مجالا للبحث والدراسة قائما الأمر الذي قد يشكل إثراء لمكتبة العلوم السياسية ولو من جانب بسيط.

تحاول الدراسة توضيح العلاقة بين التحول في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط النظام السوفياتي.

- التطرق والتتبع للتحول وتطور مفهوم القوه الأمريكي في البيئة الدولية ومدى تأثير هذا التحول وانعكاساته على النظام الدولي. واعطاء فكرة من كيفية استخدام القوة وتوزيعها في الوقت والمكان المناسب وليس امتلاكها فقط.

– معرفة مظاهر التفوق الامريكي من خلال نشر الديمقراطيات والأنظمة الرأسمالية والليبرالية.

أسباب اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

السعي لزيادة الحصيلة العلمية حول الريادة الأمريكية ولبناء تصور واضح وشامل ودقيق على متغير القوة الأمريكية أولا، ثم التعريف المساق على مدى تأثيره على النظام الدولي.

الأسباب الموضوعية:

تقديم تنظيم جديد حول الموضوع من خلال ربط مفهوم التفوق الأمريكي للقوة، والريادة الامريكية .

– معرفة مظاهر القوة للريادة الامريكية بعد تصدع المعسكر الشرقي بعد 1991.

– معرفة رد فعل الولايات المتحدة الامريكية بعد بروز القوى الصاعدة.

– معرفة ملاح التراجع الريادي للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد الازمة المالية 2008 واجتياح فيروس كورنا.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على:

المنهج الوصفي التحليلي: لتلائمه لموضوع الدراسة من خلال التطرق لأهم التحولات في النظام الدولي والبحث في التغيرات المصاحبة لها في مفهوم وطبيعة القوة الأمريكية وطريقة انتشارها وتوظيفها، والتوقف عند كل محطة من محطات التحول .

المنهج المقارن: كونه يستخدم في الدراسات القانونية كظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع أخر أو مقارنتها ببعض المجالات الاقتصادية والسياسية والقانونية، حيث ام الاعتماد عليه لتلائمه مع طبيعة الدراسة خاصة المقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية ووضعها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والتغيير الذي حصل في العلاقات الدولية .

، فلا جدوى من استخدام الوصفي التحليل دون استخدام المنهج المقارن في فهم وتحليل وفرز وتصنيف ما توصلنا إليه من نتائج و معطيات، بل لا يمكن الإستغناء بتاتا عن عملية المقارنة في جميع مراحل البحث. يتيح لنا المنهج المقارن القدرة على إدراك التماثلات والتباينات بين الأشياء المقارنة، وعلى تقدير الأوزان النسبية والمساهمات الفعلية لكل نظرية في عملية التطور النظري للعلاقات الدولية.

الدراسات السابقة:

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر لـ فكيك حكيم في العلوم السياسية: بعنوان الصعود الصيني وتغير الأدوار الأمريكية على النظام الدولي فترة ما بعد الحرب الباردة حيث تناول فيها بتفحص النظام الدولي والتحديات التي تواجهها القوى الكبرى بما فيها القوة المهيمنة (الولايات المتحدة الأمريكية) خاصة مع تزايد أهمية الصعود الصيني حيث تم استنتاج مدى تأثير هذا الأخير في العلاقات الدولية كمحدد رئيسي لتوجيهها ومدى تركيز النظام الدولي على المتغير الاقتصادي أكثر من أي متغير آخر والاستراتيجيات الأمريكية لمواجهة التمدد الصيني واحتوائه عن طريق الشراكة الاقتصادية لأكبر تجمع اقتصادي عالمي المتمثل في الباسفيك APEC.

الإطار النظري للدراسة:

حيث يعتبر الاطار النظري للدراسة هي الارضية أو الخلفية التي يعتمد عليها الباحث لإساقط عمله، وهنا تم الاعتماد على النظريتين الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة نظرا لتلائمهما مع طبيعة الموضوع.

أولا: الليبرالية الجديدة:

تعتبر الليبرالية الجديدة وتدعى كذلك بـ الليبرالية المؤسساتية الجديدة أقوى النسخ النظرية التي قدمها الليبراليون في ثمانينيات القرن العشرين لمجابهة الهيمنة النظرية التي مارسها الواقعيون على الحقل.

نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن هذه المرة كان التحدي بطريقة مختلفة تماما، إذ حاول الليبراليون الجدد إثبات أن الإنطلاق من مسلمات الواقعيين الجدد نفسها يؤدي إلى

نتائج مختلفة عما توصل إليه الواقعيون الجدد. سنحاول من خلال ما يلي من عناصر توضيح كيفية ذلك.

ثانيا: افتراضات الليبرالية الجديدة منطلقات واقعية لنظرية ليبرالية

عجل ظهور الواقعية الجديدة على يد كينيت والتز وأطروحاتها النظرية المبنية على فكرة "الفوضى الدولية" بتحول التعدديين أنصار الإعتماد المتبادل – وعلى رأسهم كيوهين وناي – إلى المؤسسيين الجدد حيث سلموا هذه المرة بأن بعض مصادر تفسير سلوك الدول توجد خارجها، أي في طبيعة النظام الدولي.

كما سلموا بأن الدولة في أن حالة الفوضى، لقد سلم الليبراليون الجدد بالطبيعة "الفوضوية" للنظام الدولي، وذلك لغياب سلطة عليا تخضع لها جميع الدول، وبالتالي يلعب توزيع القوة والثروة في النظام الدولي دورا كبيرا في تحديد سلوك الدول. الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. لكن . مع ملاحظة أن "الفوضى الدولية" ليست بالحدة التي يفترضها الواقعيون الجدد فوضى صراعية على طريقة هويز)، وإنما يمكن تلطيفها والتخفيف حدتى من فوضى تنافسية على طريقة (لوك بواسطة المؤسسات الدولية التي تعتبر فواعل مهمة ولها دور كبير في التأثير على السياسة الدولية مثلها في ذلك مثل الدول. يرى روبرت كيومين أن الإعتراف والإتفاق بين منظري العلاقات الدولية على أ الدولية في التوصيف الحقيقي لطبيعة النظام الدولي السائد يشير هنا إلى الإتفاق الحاصل بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد) هما اللذان يفسران اقبال علماء السياسة والعلاقات الدولية وبذلهم الكثير من الجهد والوقت المعرفة وسائل وسبل خلق وإدامة السلام والتعاون بين الدول. فلو كانت السياسة الدولية حالة يسودها التناغم والتعاون بين الدول بعيدا عن شبح وخطر الحروب والنزاعات، فما الداعي لكل هذا القلق والجهود التنظيرية التي يبذلها الليبراليون من أجل عالم خال من الحروب.

ويضيف كيومين أن التي فرضت ضرورة وجود وسائط تخفف من حدتها، تمثلت في المؤسسات حالة الفوضى الدولية المتعددة الأطراف. اعتنق الليبراليون الجدد نظرية الإختيار العقلاني، وعلى ضوئها رأوا بأن سلوك الدولة يخضع المنطلق حسابات الكلفة والمنفعة

المرجوة. فالدولة تقبل على السلوكات التي تعظم من مصالحها الإقتصادية (وليس فقط العسكرية كما يقول به الواقعيون، وتحجم عن تلك التي تقلل منها، فسلوك الدول هو دالة[1]

ثانيا: الواقعية الجديدة:

يشير وليام فيل (William. Phil) في مقال له عن " العلاقات الأمريكية – السوفييتية: ماذا بعد الحرب الباردة؟" الصادر عن مجلة "شؤون دولية" العام 1989 إلى أن هناك تغيرا بنيويا قد حدث في العلاقات الدولية منذ الثمانينات، حيث أن التوزيع الجديد للقوة على المستوى الدولي أصبح يرتكز على "محددات اقتصادية" بدل "العسكرية" التي كانت سائدة من قبل. فالنمو الهائل لحجم اقتصاد دول مثل اليابان وألمانيا والصين في ظل تراجع اقتصاد الإتحاد السوفييتي دفع بالرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى القول بأن بلاده محاصرة باقتصاديات متطورة وليس بجيوش لا تقهر .. ويدل كلامه هذا على إدراكه العميق للدور الكبير الذي أضحى يلعبه الإقتصاد في توازنات القوة الدولية. [2]

يعود وليام فيل ليقر بأن لا مشكلة لديه في رؤيةٍ تجمع بين الواقعية الجديدة وتيار آخر واقعي يركز على القوة السياسية بدل القوة العسكرية. وإذا كان من المعروف والمسلم به لدى الواقعيين الجدد أنهم يلتزمون بتعريف للقوة وبتوزيع للقدرات بين الدول يرتكز على الأبعاد المادية العسكرية، ويهملون ما عداها من أبعاد بما فيها الإقتصادية، فكيف يمكن الحديث حينئذ عن واقعية جديدة ومنطلقات اقتصادية في الوقت نفسه؟ يؤكد أحد رموز هذا الإتجاه النظري وهو روبرت جيلبين "Robert Gilpine" أن طبيعة النظام الدولي لم تتغير منذ عهد تيوسيديلس. فالعلاقات الدولية – حسبه – هي صراع متجدد حول الثروة

انطلق روبرت جيلبين من افتراض وجود درجة عالية من التنظيم تميز العلاقات بين الدول. فعلى الرغم من أن النظام الدولي ذا طبيعة فوضوية، إلا أن فيه نوعا من السيطرة على

[1] روبرت كيوفين، مبني للمجهول: مألات القيادة الأمريكية للنظام الدولي"، المستقبل العربي، العدد 404، أكتوبر 2012، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص51

سلوك الدول (تختلف في طبيعتها ومداها عن تلك التي يمارسها المجتمع على الأفراد)، وهذه السيطرة تنتج عن ثلاثة عوامل:

1- هناك توزيع للقوة بين مختلف الوحدات السياسية، تتحدد على إثره القوى الكبرى المشكلة والمتحكمة (المهيمنة) في النظام الدولي، وهي تسعى إلى ممارسة السيطرة على النظام بهدف تعزيز مصالحها الذاتية. يقول ريمون آرون (R) Aron) في هذا الصدد "يقوم النظام الدولي دائما على أساس احتكار القلة، ففي كل فترة يحدد الأعضاء الرئيسيون النظام أكثر . تحديدهم أو التزامهم به".[1]

2 -مكانة الدولة وهيبتها بين الدول الأخرى، إذ يقابل مفهوم "الهيبة" في مجال العلاقات الدولية "السلطة" ودورها في مجال السياسة الوطنية أو المحلية. وللهيبة أساس أخلاقي وعملي، فالدول الأقل قوة تخضع وتتبع إلى حد ما قيادة الدول الأقوى إقرارا وقبولا بشرعية النظام.

حيث تلائمت النظريتين مع هاته الدراسة التي تتضمن الدور الريادي للويلات المتحدة الامريكية بعد السقوط السوفياتي، حيث تلائمت الدراسة مع مبادئ كل من النظريتين، والتي يمكن الاعتماد عليهما كمرجع أو اطار نظري لدراستنا.

[1] روبرت كيوفين، المرجع السابق، ص52.

خطة للدراسة:

استنادا للإشكال المركزي المطروح والتساؤلات الموضوعة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية.

مقدمة

الفصل الاول: السياق التاريخ والمفاهيمي للنظام الدولي

المبحث الاول: مفهوم النظام الدولي

أولا: تعريف النظام الدولي:

ثانيا: المكانة الاستراتيجية.

ثالثا: التنافس الاستراتيجي.

ثالثا: خصائص النظام الدولي.

المبحث الثاني: تشكل وتطور النظام الدولي.

أولا: تصدع المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية.

ثانيا: القوة الأمريكية ومرحلة السعي نحو الهيمنة على النظام الدولي.

ثالثا: التفرد الأمريكي بالقوة وأثره على النظام الدولي.

المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية في تفسير النظام الدولي.

أولا: النظرية الواقعية.

ثانيا: المدرسة المثالية.

الفصل الثاني: تعاظم الدور الريادي الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة.

المبحث الاول: ملامح النفوذ الامريكي العالمي.

أولا: التدخلات الدولية في العالم.

ثانيا: العقوبات الاقتصادية.

ثالثا: الوزن السياسي على المنظمات الدولية.

المبحث الثاني: تداعيات العولمة وتأثيراتها على دول العالم.

أولا- نشر الديمقراطية والأمركة.

ثانيا- العولمة.

ثالثا-هيمنة القيم الأمريكية.

رابعا- نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان.

خامسا- سيادة النموذج الرأسمالي.

الفصل الثالث: مظاهر تراجع النفوذ الأمريكي وزعزعة النظام الاحادي القطبية

المبحث الأول: تزايد التكلفة والعبء السياسي والاقتصادي والعسكري.

المبحث الثاني: ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي.

أولا- المواجهة الأمريكية للصعود الصيني.

ثانيا-عودة روسيا للساحة الدولية وتأثيرها على القوة الأمريكية

ثالثا- المنافسة الأوروبية.

المبحث الثالث: تراجع الدور الامريكي في العالم.

أولا-الازمة الاقتصادية2008.

ثانيا- ازمة الكوفيد.

ثالثا- الحرب على الارهاب.

المبحث الرابع: امكانية التحول نحو التعديدية.

أولا- اصلاح الامم المتحدة.

ثانيا- توسيع عضوية مجلس الامن.

ثالثا- النظام المتعدد الاقطاب.

خاتمة

المراجع المعتمدة في الدراسة:

1. عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، طاكسيج كوم، 2009.

2. نصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

الفصل الأول

المبحث الاول: مفهوم النظام الدولي

المبحث الثاني: تشكل وتطور النظام الدولي

المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية في تفسير النظام الدولي.

تمهيد:

بعد تصدع المعسكر الشرقي سنة1991، سعت الولايات المتحدة الامريكية الى فرض نظام دولي جديد لفكر أحادي القطبية، حيث تغيرت العديد من الموازين، من الثنائية الطبية الى الاحادي القطبية، حيث ظهرت عدة ملامح للتفوق الامريكي في مختلف الجوانب ،بفضل قدراتها وإمكاناتها السياسية والاقتصادية والصناعية والعسكرية والأمنية والعلمية والفكرية والتقنية والتكنولوجية ومواردها البشرية المؤهلة تأهيلاً احترافياً في جميع المجالات. وهذه القدرات والإمكانات التي بُنيت بِصلابة عالية جداً على مدى قرنين ونصف من الزمان مَكَّنت الولايات المتحدة من فرض هيمنتها العالمية حيث تتواجد في جغرافية العالم بمختلف مناطقه وأقاليمه بأشكال عدة.

وعليه سنوضح ذلك في المباحث التالية:

المبحث الاول: مفهوم النظام الدولي

المبحث الثاني: تشكل وتطور النظام الدولي

المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية في تفسير النظام الدولي.

المبحث الاول: مفهوم النظام الدولي

أولا: تعريف النظام الدولي:

عرف الدكتور رسلان شرف الدين النظام ب " مجموعة من الضوابط والقواعد والمؤسسات الموجهة تبعا للغايات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لذلك النظام بل لرأسه المهيمن ".[1]

وهناك من عرفه بأنه كل فكرة أو مفهوم يبرز عن طريق الصلات والعلاقات التي تتألف من هذه الفكرة أو التصور والنظام الدولي ما هو الا تعبير عن شبكة التفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي من خلال منظور التغير والتكيف الناتج عن هذا التفاعل.

أما الاستاذ والمحلل السياسي حسن خلف موسى عرفه بأنه "مجموعة الوحدات السياسية –سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر– التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والعوامل القومية مثل حركات التحرر والعوامل عير القومية مثل الشركات المتعددة الجنسية وغيرها".[2]

والنظام الدولي "International System ينشأ عندما يكون هناك وحدتان أو أكثر بينهم علاقات مستمرة تتصف بالديمومة أن أغلب كتاب العلاقات الدولية مثل: كينيث ولتز (Kenneth Waltz) وجون ميرشايمر

(JhonMearsheimer) يشيرون إلى كلمة نظام بمعنى أن هناك وحدات يتفاعل بعضها مع بعض وينتج عن هذا التفاعل مخرجات لها أثرها على الوحدات الفاعلة وأي

[1] محمد مكحلي: النظام الدولي الجديد أو العولمة الأبعاد والانعكاسات، مجلة الآداب واللغات، مجلد 05، العدد 01، ديسمبر 2005.ص65.

[2] حسن خلف موسى: النظام العالمي الجديد: خصائصه وسماته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية، http//democratic arabic center تمت الزيارة يوم 2023/04/27 على الساعة 21.09

تغيير في دور أي فاعل أو أية وحدة قد يغير في طبيعة المخرجات وبدوره يؤثر على سلوك الوحدات الأخرى.[1]

النظام الدولي International Regime عرّفه كوهيني و ستيفن كراسنر على أنه مجموعة القواعد والقوانين و المؤسسات التي تحكم موضوعاً معيناً في العلاقات الدولية (مثل النظام الدولي الخاص بالألغام الفردية)[2].

ويعرف النظام الدولي بأنه: "إحداث تغيير في مجموعة داخل بوتقة نظام ما وصولاً إلى ما هو عليه اليوم بحيث تتشكل الأحداث وتتطور المفاهيم وفقا لما يريده مركز القرار الجديد وتجسيده وهكذا فان هذا النظام يرتكز أساسا على أحادية الولايات المتحدة باتخاذ القرار هادفة لإنهاء واضعاف الفواعل الأخرى[3].

هو مجموعة من الاطر التي تنظم العلاقات الدولية خلال فترة زمنية معينه كاطار المؤسسي والقانوني والدبلوماسي والسياسي والمحرك الأكبر في النظام الدولي هو مجمل التفاعلات السياسية في هذا النظام سواء تنافسا او تعاونا او حربا بالإضافة الى كل اطار تنظيمي له تأثير على العلاقات الدولية مثل الحركات السياسية والمنظمات والشركات متعددة الجنسيات[4]

ثانيا: المكانة الاستراتيجية:

تعرف المكانة الاستراتيجية في إطار السياسة الدولية على أنها الأهداف المتعلقة بمركز الدولة في النسق الدولي وعلاقتها بالوحدات الأخرى ويقول هانس مورغانتو بهذا الصدد أن الهدف من تطبيق سياسة المكانة التأثير على الدول الأخرى بالقوة التي تمتلكها الدولة فعليا، وتحاول أن يعتقد الآخرون أنها تمتلكها، ويمكن تطبيق سياسة المكانة من خلال

---

[1] خالد موسى المصري، نظريات العلاقات الدولية، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية ، جامعة الشام الخاصة، سوريا،2019، ص98

[2] المرجع نفسه، ص98.

[3] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية عمان : دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.ص75.

[4] الربيعي كوثر ، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية الاتحاد الاوروبي انموذجا. العدد 26،(العراق مجلة قضايا سياسية)، 2012، ص4

الأدوات الدبلوماسية واستعراض القوات العسكرية، وبناء على هذا يعرف إسماعيل صبري مقلد المكانة على أنها السياسة التي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة واضفاء نوع من الهيبة عليها في المجتمع الدولي، بما يساعد على تحقيق أهدافها سواء تمثلت في الحفاظ على الوضع الدولي القائم أو التسلط الامبريالي، فمفهوم الدولة لا يرتبط فقط بقوة الدولة ومدى الاحترام الذي تكتسبه جراء التزامها بالشرعية والاتفاقيات الدولية، وإنما هنالك كثير من الدول لا تملك من مظاهر الهيبة والاحترام الدولي شيئا إلا أن لها مكانة مرموقة وإن كانت نسبية، لأن النسق الدولي يتسم بالترتيب التدريجي للوحدات الأساسية والثانوية إذ يتحدد ترتيب كل دولة في هذا النسق وفقا لمجموعة من المؤشرات والمعايير التي بمقتضاها تنقسم الدول إلى وحدات عليا ومتوسط وصغرى حسب معيار تصنيف القوة في العلاقات الدولية فهذا التقسيم يرتكز على أساس عناصر القوة الشاملة للدولة وما تحوزه من تأثير في المنظومة الدولية فالقوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة وتحدد مكانتها في المجتمع الدولي وفي إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية.[1]

ثالثا: التنافس الاستراتيجي:

1:المفهوم اللغوي للتنافس الاستراتيجي الدولي

تعريف مصطلح "الدولي":وهو وصف مشتق من إسم الدولة وجمعها دول وهي تعني ما يتداول فيكون مرة لهذا ومرة لذاك فتطلق على المال والغلبة/ تطلق إجمالا على البلاد

ووصف الدولي يستخدم للتأكيد على دور الدولة ووزنها كفاعل أساسي في الساحة الدولية وتطلق هذه الصفة على فرع من فروع علم القانون يحكم العلاقات في المجتمع الدولي، الذي يعالج جميع القضايا التي تحتاج تدخلا قضائيا قانونيا يكون أطرافها الدول أو منظمات تابعة ساهمت في إنشائها الدول ومنه تطور هذا المفهوم ليشمل مختلف الميادين الأخرى.

وإن هذا المصطلح"الدولي(International)يعود في أصله إلى الفيلسوف الإنجليزي جيرمي بنتام الذي استعمله خلال الثمانينات من القرن الثامن عشر (1780)

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1998.ص95

إذن فإن إدراج هذا المصطلح يدل على الصفة الدولية للظاهرة السياسية التي تكون أطرافها الدول في المرتبة الأولى أو المنظمات والمؤسسات الدولية في المرتبة الثانية ضمن المجتمع الدولي.

2-أما مصطلح تنافسConcurrenceفيرجع إلى الأصل اللاتيني Curn-Ludere والتي تعني بالفرنسية: Jouer ensemble وترجمتها في اللغة العربية تعني اللعب معا، في حين تعرف كلمة التنافس في اللغة العربية بمعني المنافسة وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق.

وتحمل من جانب آخر معنى مستوحى من الشيء ذو القيمة النفيسة، الذي يدفع أطرافا (أفرادا أو جماعات) للتسابق والتزاحم بهدف بلوغ هذه القيمة، وكما ورد ذكر ذلك في القرآن الكريم في الآية 26 من سورة المطففين في قول الله تعالى مخاطبا عباده يحثهم على بذل الجهد والتسابق النبيل لنيل الجزاء الحسن: (خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَّسِ الْمُتَنَافِسُونَ) ، فالتسابق في الخيرات هو منبع النفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس.

2-المفهوم الاصطلاحي للتنافس الاستراتيجيConcurrence

التنافسcontestation/ competitionاصطلاحا هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من ورائه طرفان أو أكثر إلى تحقيق نفس الهدف، ولذا يتفاوت التنافس كما وكيفا من مجتمع لآخر وفي داخل المجتمع الواحد[1] يركز هذا التعريف على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وافتراض وجود طرفين أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات أو بين الدول، غير أنه يبقى تعريفا قاصرا لمفهوم التنافس ولا يغطى مختلف جوانبه.

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص96

كما يعرف التنافس بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالطابع السلمي بعيدا عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر والنزاعات بالشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا على طبيعة العلاقات بين أطرافها من أجل تحقيق هذه المصالح والمكاسب موضوع التنافس، وهذا التعريف ينبهنا أنه من المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول إلى التوتر والتنازع، وعلى كلٍ يبقى هذا التعريف مجرد تصور للتنافس كيف يجب أن يكون (مثالي) وليس مثل ما هو موجود في الواقع (واقعي).[1]

رابعا: خصائص النظام الدولي:

تميز النظام الدولي بعدة خصائص منذ قيامه إذ سنحاول ذكر بعض الخصائص منها:

1- القطبية الأحادية: أي سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية[2].

-**سياسيا:** قامت أمريكا بدور المنظم للمجتمع الدولي ومنذ أحداث 11 سبتمبر عملت على مواجهة بعض الدول بتهمة الارهاب ووصفتها بالدول المارقة وتحركت فرديا وشنت الحرب على أفغانستان وإحتلت العراق الامر الذي أظهر عجز أوروبا عن تشكيل قوى سياسة.

- **عسكريا:** إنفردت بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية ... بالمقابل تم حل الأحلاف العسكرية الاشتراكية كحلف وارسو وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط- كالكويت والسعودية وقطر والضغط على الدول المنتجة للسلاح[3].

- **ثقافيا** : هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية على وجه الخصوص معتمدة على وسائل مختلفة اهمها الاعلام بالمقابل تهديد الثقافات والهويات المحلية.

---

[1] محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص96

[2] وليد عبد الحي: ملامح النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد 02، عدد 01، جوان 1994.ص109

[3] وليد عبد الحي، ملامح النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي، المرجع السابق، ص109.

إقتصاديا: نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا وفي شرق آسيا لاسيما بعد الازمة العالمية والتي كشفت مدى هشاشة الاقتصاد الامريكي.

2- الثورة التكنولوجية الصناعية: لا جدال في أن الثورة الصناعية الثالثة هي العامل الرئيسي للمتغيرات الاقتصادية العالمية بما في ذلك تفوق القدرة الاقتصادية والتكنولوجية لتحالف الدول الرأس مالية وينقسم الفكر الاقتصادي العربي إلى رأيين الأول يقول بإمكانية الالتحاق بالثورة الاقتصادية الثالثة بشرط تبني اقتصاد قائم على الانتاج والتصدير وتحرير التجارة أما الرأي الثاني فيرى استحالة الالتحاق بركب الدول الاقتصادية المتقدمة وذلك للقيود التي تفرضها .

3- تعدد الفاعلين الدوليين:

بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها وكذا عولمة الارهاب الذي خرج من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة.

4-إنشاء التكتلات الاقتصادية :

يتجه النظام الدولي الجديد الى انشاء المزيد من التكتلات الاقتصادية بالمقابل تتضائل أهمية الاقتصاد الفردي عند رسم السياسات الاقتصادية التي تتعامل مع العالم الخارجي وبالتالي يحل محله الاقتصاد الكتلي للحصول على أكبر المكاسب وتؤثر هذه التكتلات على نوع الترابط بين وحداتها ومن هذه التكتلات نذكر المجموعة الاقتصادية الاوروبية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية التكتل الاقتصادي في قارة آسيا[1]

5- وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي:

تبنت الولايات المتحدة العسكرية سياسة الردع والاحتواء القائمة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية

[1] وليد عبد الحي ، المرجع السابق، ص110.

وبعد إنهيار المعسكر الشرقي إتجهت السياسة نحو التقليل من التدخل العسكري خارجيا مع بروز توجه نحو العمل على حل النزاعات سلميا. وتغيرت هذه الإستراتيجية بعد أحداث 11 سبتمبر حيث تم الاعطاء الاولوية للحرب على ما تسميه إرهاب .

6- اضمحلال دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:

تجاهل القانون الدولي العام أو التناقض في تطبيقه سواء بالنسبة لحقوق الإنسان أو حفظ السلام أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير... حيث نجد إزدواجية في المعايير وتجاوزات عديدة في مفهوم حقوق الإنسان وأبرز مثال على ذلك حصار العراق لسنوات وما نتج عن ذلك من ظروف جهنمية[1].

7- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الاقليمية:

تغيير معايير القوة من القوة العسكرية إلى القوى الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية حيث:

-أصبح هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا[2].

-وكذلك إمتلاك دول لقدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

- تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا الاتحاد الأوروبي آسيان وابيك...الخ.

8- الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة:

فهذا العصر هو عصر التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى الذي تحتفظ فيه الدول بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها إلاّ أنها تسعى الى الانضمام إلى تكتل معين تدور في فلكه وأبرز مثال على ذلك المجموعة الاوروبية وأن هذه التكتلات لا تتوقف عتد المصالح الاقتصادية بل تتعداها الى ميادين عديدة.

9-الثورة التكنولوجية:

[1] المرجع نفسه، ص110.

[2] وليد عبد الحي ، المرجع السابق ، ص111.

الثورة التكنولوجية الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول والتطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات والعقول الالكترونية والهندسة الفضائية.

ونتج عن ذلك عولمة المشكلات والقضايا كالفقر والتخلف والتلوث البيئي والانفجارات السكانية وغيرها حيث لم تعد تقتصر نتائج هذه المشكلات على حدود جغرافية معينة بل تتعداه إلى أقاليم اخرى.

10- خاصية اللاتجانس:

فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس من خلال :

- التباين الشديد بين وحدات المجتمع الدولي من حيث الحجم والقوة.
- العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب مثلا فيما يخص التجارة الدولية
- إتساع الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب وما نتج عن ذلك من تبعية تكنولوجية[1].

11-تصاعد التوترات والصراعات:

تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية مثل باكستان الصومال رواندا بروندي رواندا وحاليا العراق وأفغانستان...ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى[2].

كما تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية ضد بعض الدول العراق سنة 1991 ثم حصارها اقتصاديا إلى غاية سنة 2003 فإحتلالها كما تدخلت عسكريا في الصومال سنتي 1992-1994وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها

[1] وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص112..

[2] المرجع نفسه، ص112

العسكرية على يوغوسلافيا وكذا الغزو العسكري بغطاء أممي لأفغانستان في سنة 2001 وفي الفترة الحالية تهديداتها ضد دول أخرى مثل سوريا .

ومن أجل ذلك قامت الولايات المتحدة بتقسيم العالم إلى مناطق إقليمية وتسهيل قيادة هذه الاقاليم.

المبحث الثاني: تشكل وتطور النظام الدولي.

إن انتهاء الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفيتي أتاح لـ (الولايات المتحدة الامريكية) مجموعة فرص ساعدتها على توظيف قدراتها التأثيرية من أجل تأمين نظام دولي أحادي القطب يؤمن انفرادها للقيادة العالمية وذلك عن طريق المنظمات والمؤسسات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة.

وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الانعكاسات التي طرأت إثر تصدع الاتحاد السوفيتي وبروز (الولايات المتحدة الامريكية) كقوة عالمية.

أولا: تصدع المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية.

لقد شهدت السياسة الدولية تحولات أساسية وواسعة النطاق أثرت في شكل ومحتوى النظام الدولي بعد عام 1991م وذلك لزوال نظام توازن القوى ثنائي القطبية لأن انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان بمثابة أحد أقطاب النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى انهيار نظام القطبية الثانية ذلك الأمر أدى لحدوث اختلال كبير في البنية الهيكلية للنظام الدولي والذي انجرت عنه فيما بعد سلسلة من التداعيات التي اصمت بها السياسة الدولية نظرا لشمولية التغيير الذي حصل بعد نهاية الحرب الباردة.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي وفككه كان حدثا لم يسبق للتاريخ السياسي أن شهد مثله لأن انهيار القوى الأساسية كان يحدث نتيجة حروب تدخل هذه القوى تكون نتيجتها إعادة التغيير في البنية الهيكلية للنظام الدولي وهذا ما حدث في أوربا خلال السنوات (1815م 1918م 1945م) عبر أن ما حصل عام 1991م لم يعكس ذلك إذ أن انهيار أحد أقطاب التوازن الدولي (الاتحاد السوفيتي) بدون حرب أدى إلى تحول نظام القطبية الثانية الذي كان

سائدا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى نظام يعكس هيمنة القوى الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أي أن تصدع المعسكر الشرقي أدى وبطريقة آلية لتفوق وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية أولى بدون منازع.[1]

ومن راوية أخرى فإن انهيار الاتحاد السوفيتي أفرز لنا عدة نتائج ساهمت في تكوين ملامح الفترة الأنطالية للنظام الدولي ومن أبرز هذه النتائج هو انتصار للأنموذج الرأسمالي الأمريكي بكل ما ملكه الولايات المتحدة الامريكية من قدرات عسكرية اقتصادية تكنولوجية وإعلامية وسياسية مما أدى ذلك لاحتكارها لأدوات القوه والتأثير ووسائل بسط النفوذ وانفرادها على الصعيد الدولي كقوة عالمية. وقد شكل الوضع المحض الكفة لصالح الولايات المتحدة الامريكية دافعا للسعي إلى معالجة العديد من المشكلات والقضايا التي تخدم مصالحها وفق سياسات تنسجم مع تطلعات هيمنتها العالمية فانتهاء الصراع العقائدي بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي لم يؤد لاحتفاء دور الايديولوجية إنما انتقل الصراع الدولي إلى مناطق فرعية شهدت صراعات وأزمات عديدة هي من نتائج انتهاء الحرب الباردة التي تنوعت أسبابها بين أسباب اقتصادية واجتماعية والاختلافات بين الأنظمة السياسية إضافة إلى الأحقاد التاريخية والصراعات الحدودية.

ونتيجة لذلك التغيرات والتطورات عملت الولايات المتحدة الامريكية على توظيف هذه الفرصة التي أفرزها فكك الاتحاد السوفيتي لتحقيق مشروعها الكوني في أمركة العالم فإنفراد الولايات المتحدة الامريكية على الساحة الدولية سمح لها بالتدخل في شؤون الدول والتحكم بمصيرها وكانت الأمم المتحدة هي الأداء المنفذة لتطلعاتها في السيطرة على مجرى الأحداث في مناطق متعددة من العالم تحت شعار النظام الدولي الجديد.[2]

الملاحظ من كل ما سبق ذكره أن انهيار الاتحاد السوفيتي خلف العديد من النتائج والداعيات على المستوى الدولي وفي جميع المجالات والأصعدة مما جعل الكفة تحتل

[1] البشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، 2010)، ص 53.

[2] روان محمد حج محمد، السياسة الخارجية الأمريكية الموسوعة السياسية نقلا عن الموقع الالكتروني: https://political-encyclopedia.org تمت الزيارة 2023/03/19 على الساعة 22.36

لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبروز كقوة في الساحة الدولية بكل ما ملكه من مقومات جعلتها تتربع على الهرم الدولي وبدأ في عالمية أولى في انتهاز الفرصة لتحقيق مشروعها العالمي وبسط نفوذها لقيادة العالم تحت شعار النظام الدولي الجديد تنفيذا لقرن أمريكي جديد.

ثانيا: القوة الأمريكية ومرحلة السعي نحو الهيمنة على النظام الدولي.

بعد تصدع المعسكر الشرقي هدفت الولايات المتحدة الأمريكية لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار ومع انهيار المعسكر الشرقي بدأت الولايات المتحدة الامريكية ضبط معالم الانفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي

وفي ظل الوضع الدولي المشحون بالتفاعلات المصارعة داخل العلاقات الدولية وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب توفر لديه كل إمكانيات الهيمنة كانت العلاقات الدولية انعكاسا لتوجهات السياسة الأمريكية على الصعيد العالمي والتي اتخذت عدة أوجه لفرض الهيمنة على النظام الدولي تمثلت في[1]:

- **تحقيق إستراتيجية التفوق العالمي:** حيث تمحورت حول مبدأ أساسي وهو القضاء على الخصوم سواء كانوا أعداء أو أصدقاء. كما تجيد الولايات المتحدة الامريكية الدخل وبشكل مباشر في تغيير نمط التوازنات العالمية لكي تؤدي دور الموازن الرئيس في أي منطقة مهمة وحيوية في العالم وذلك عن طريق الاحتفاظ بحزام من التحالفات الأمنية تتولى فيها القيادة داخل كل منظمة وهذا الأمر سيعمل من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية على احتواء القوى المنافسة في النظام الدولي والاحتفاظ بالدور القيادي الذي مكنها من السيطرة على آلية توزيع القوة وتأدية دور مؤثر ومركزي في عملية بناء هيكلية القوة العالمية الذي يوفر لها استمرار دورها في الزعامة والهيمنة.

[1] حيدر علي، حسين الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (عمان) مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2013، ص46-52

– **التطويق ومحاصرة السياسات المتناقضة:** وتستند الولايات المتحدة الامريكية في ذلك على البناء الفكري لها والممثل في ضرورة توجيه الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد سلوكيات الدول واستراتيجياتها القومية ومصيرها بالصيغة التي تتلاءم مع توجهات ومصالح الولايات المتحدة الامريكية وذلك عن طريق استخدام القوة العسكرية وإجراء الحصار الاقتصادي والضغوط السياسية بالإضافة لدور الاعلام ووسائل التهديد والحصار. [1]

–**الدخول في عالم اقتصادي جديد:** تهدف الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الهيمنة في شتى المجالات وأهمها المجال الاقتصادي حيث عمدت للتوجه نحو الانفتاح الاقتصادي على العالم حتى على دول كانت معادية لها (كالصين مثلا). كما اتجهت نحو تعزيز سيطرتها على مجريات الاقتصاد العالمي خاصة بعد الصغيير طرأ على عناصر أو معيار القوه من القوة الصلبة إلى القوة الناعمة). فقد رأت في بناء التكتلات الاقتصادية وسيلة لزيادة دورها في الاقتصاد العالمي (تجمع النافتا 1993) بالإضافة لسعيها لفرض هيمنتها على الشركات المتعددة الجنسيات وكذلك النزوع للهيمنة على مصادر الطاقة مستخدمة في ذلك دعائم سياستها المتمثلة في نشر مبادئ العولمة والترويج للديمقراطية وغيرها من الوسائل.

– **ضمان قوه النظام واستمرار تماسكه:** أي توجه الولايات المتحدة الأمريكية الاحتواء القوى الكبرى للحفاظ على المصالح الأمريكية خاصة. مرحلة ما بعد الحرب الباردة لأنه بزوال الكفة الشرقية فقدت الولايات المتحدة الأمريكية أهم دوافع التقدم وهذا بحد ذاته تهديد حقيقي للكفة الغربية والقيادة الأمريكية خاصة فغياب العدو الاستراتيجي يولد فكرة الاستغناء عن الدور الأمريكي داخل أوربا من جهة وقد يدفع مكونات الكيان الحضاري الواحد للصراع فيما بينهم من جهة أخرى.

الاحتفاظ بجيش قوي ومقتدر: أي الاحتفاظ بقوة عسكرية قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية وحماية المصالح الأمريكية في كافة أنحاء العالم[2].

[1] حيدر علي، المرجع السابق،ص52

[2] حيدر علي، المرجع السابق ،ص52

من خلال ما تقدم نلاحظ أن الولايات المتحدة الامريكية ومن أجل السعي نحو الهيمنة على النظام الدولي حاولت وبكل الطرق والوسائل تحقيق ذلك لكي على القوة العالمية الأولى ولو كان ذلك على حساب جميع الدول.

ثالثا: التفرد الأمريكي بالقوة وأثره على النظام الدولي.

من أجل التفرد بالقوة وللحفاظ على الهيمنة الأمريكية عملت دوائر الفكر الأمريكي على تبني استراتيجيات تحدد من خلالها الوسائل والطرق التي يتم من خلالها التأثير على النظام الدولي والشعوب في: كافة أنحاء العالم من أجل التكيف مع النمط الأمريكي وهذا ما أكده "**نعوم تشو مسكي**" في مواقع الانترنت عبر مقال استند فيه إلى وثيقة يعود تاريخها إلى فترة الحرب الباردة عنوانها " **الأسلحة الصامتة لخوض حرب هادئة**" لخصها صاحب المقال في " إستراتيجيات التحكم والتضليل العشر" وهو عنوان المقال حيث يفسرها على أنها طرق ذكية تحصدها دوائر النفود الأمريكي عبر وسائل الإعلام لتوجيه سلوك الناس والسيطرة على فكيرهم هذه الاستراتيجيات محلت فيما يلي[1]:

-**إستراتيجية الإلهاء** : ومفادها الحفاظ على الرأي العام بعيدا عن المشاكل الاجتماعية الحقيقة بجعله يلهو في مسائل لا مصلحة لها ولا أهمية فيها.

-**إستراتيجية افتعال المشاكل وتقديم الحلول:** ويقدم تشو مسكي هذه الإستراتيجية من خلال ثلاث متغيرات (المشكلة التفاعل الحل) بحيث يتم افتعال مشكلة وجعلها حديث الرأي العام الدولي وبذلك يندفع الناس الطلب الحلول ومن هنا ستتحرك آلة النفوذ الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تقديم الحلول المبرمجة ومن خلالها ستمكن الدوائر الحاكمة ترويج نماذجها وهو ما يمهد لهيمنة أفكارهم على الشعوب.

-**استراتيجيه الحرج:** حيث يتم تطبيق فكره أو نموذج بطريقة تدريجية إذا كانت الشعوب معارض أو مرفض هذه الفكرة.

[1] محمد جديد، الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب – نعوم تشومسكي نقلا عن www.universaltruth.wordpress.com le 25/04/2023 على الساعة 20.36

- **استراتيجيه التأجيل:** وتعني التلاعب بالوقت من خلال جعل الاعتقاد لدى الشعوب بأن كل شيء سيكون أحسن وأفضل حال في الغد.

-**استراتيجيه مخاطبة العاطفة بدل العقل:** وهو ما تحصده في غالب الأحيان وسائل الإعلام للحديث عن الانماء والدين والعادات فيدخل الأفراد في الحديث بلا وعي وعدم التفكير إذا ما تعدى طرف على قيمهم. [1]

- **إستراتيجية إغراق الجماهير في الجهل:** وتهدف هذه الاستراتيجية لجعل وإبقاء الشعوب عاقلة عن القديات والاستراتيجيات التي ستعمل من أجل السيطرة عليهم.

-إستراتيجية تشجيع الجماهير على استحسان الرداءة وتقبلها حيث تساهم هذه الوسائل الإعلام بشكل كبير في الانهيار الحلقي والعامل المحفر إذ أنها تقوم على تشجيع الجمهور

على تقبل ظواهر وآفات سيئة سلبية في المجمعات كالعنف وارتكاب الجرائم[2].

المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية في تفسير النظام الدولي.

عرفت مرحلة الحرب الباردة تغيير في المعالم على المستوى العالمي والاقليمي ظهرت من خلالها نظريات عددية مفسرة للعلاقات الدولية حيث حملت الواقعية كنظرية تلك القواعد والمبادئ الفلسفية التي ساهمت في تحليل الظاهرة الدولية وبناء تصورات المسار النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية لتعتبر بذلك انعطاف فكري جديد في تفسير وتحديد العلاقات الدولية كرد على الطرح المثالي لعدم مجارات نقاشاته للأحداث الحاصلة آنذاك أين اعتمد على مقاربة قيمية قائمة على الأخلاق والقانون والتنظيم الدوليين والطبيعة البشرية الخيرة.

جاء هذا الفكر من قبل النخبة السياسية أولاً كتبرير للتوجهات الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية للخروج من سياسة العزلة القارية التي شهدتها في الفترة السابقة إلى ما

[1] البشير محمد فتاح ، المرجع السابق، ص55.

[2] محمد جديد، الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب - نعوم تشومسكي نقلا عن www.universaltruth.wordpress.com le 25/04/2023 على الساعة 20.36

يعرف بالانفتاح على العالم برئاسة هاري ترومان Harry S. Truman حيث بدأ سياسة خارجية عالمية بالتعاون بين الولايات المتحدة مع حلفائها الأوربيين وقام بإنشاء الناتو NATOالقائمة على أساس المصلحة القومية و تعزيز مبدأ القوة في إدارة العلاقات الدولية وبناء عالم يسوده الأمن والاستقرار وهنا أثبتت النظرية المثالية عدم ملاءمتها مع الواقع الدولي الجديد أين تأكد فشل أطروحاتها بقيام الحرب العالمية الثانية ولم تفلح دعوتها للأخلاق والقيم ولا الإشادة بالصفة البشرية الخيرة أن تحول دون حدوث ذلك الدمار كما لم يستطع القانون والتنظيم الدوليين أن يحفظا للعالم ذلك السلم والأمن. وثانياً كتبرير سياسي وإيديولوجي لفكرة الهيمنة والسيطرة الذي صيغ بأهداف علمية وأكاديمية.

أولا: النظرية الواقعية.

- الأسس الفكرية للواقعية

إن للفكر الواقعي أسس ومصطلحات وكذلك مفاهيم يعود الفضل فيها إلى أمثال هانس مورغانتو Hans Morganthau وكتابه السياسة بين الأمم سنة 1948 Politics among nations الذي بلور فيه مجمل أفكاره خاصة تأكيده بأن تفسير ما يحدث لمجريات العلاقات الدولية هو: (صراع من أجل السلطان والسلام).[1]

وبالرغم من أن ظهور الطرح الواقعي ليس ببعيد إلا أن جذوره الفكرية والفلسفية قديمة تمتد إلى فترات زمنية سابقة:

بدأت بقصة تيوسيديد(Thueydide 400/4719 ق م) الذي يروي النقاش - الحاد - بين أثينيين أقوياء وممثلين عن جزيرة ميلوس - Milos جزيرة يونانية صغيرة - أثناء الحروب البيلوبونيسية The Pelopenian Wars حيث بين هذا السرد أهمية القوة أين يمكن اعتباره أحد النصوص المؤسسة والملهمة والملخصة للفكر الواقعي.[2]

[1] د.عمار بن سلطان ، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، طاكسيج كوم، 2009، ص181.

[2] Amelie blom, frederic charillon theories et concepts des relations internationales, hachette superieur, 2001. p13.

وتجدر الإشارة إلى الكاتب الهندي كوتيليا(Kauilya 296/312 ق م) الذي أعطى مفاهيم حول السلوك الدولي إذ حملت أفكاره عن كيفية البحث لإيجاد الطرق والوسائل الكفيلة لتقوية الدولة داخليا وخارجيا سواء بالسعي نحو توسيع أراضيها أو العمل على تدمير خصومها أو أنها تلجأ لإقامة تحالفات مع غيرها التي تنصب كلها في دعوة التي رفعها من أجل تقوية الدولة بشكل يجعلها تتقوى على غيرها وجعل المصلحة فوق كل شيء (ثنائية القوة والمصلحة القومية.

أما في العصر في الحديث نجد أن نيقولا ماكيافيلي Niccoli Di Bernardo De Machiavelli (1527/1489)الذي وضع أمن الدولة في قلب اهتماماته[1] وعلى أساسه بلور مجموعة من الأفكار في كتابه الأمير The Prince تتعلق بالسياسة والحكم والدولة فأرجع أمور تسييرها إلى الطبيعة الشريرة للإنسان وعلى الحاكم أن يتبقى في إدارة شؤون إمارته مقاييس غير أخلاقية.

توماس هوبز Hobbes Thomas في كتابه الطاغوت الذي طور فكرة (الدولة الطبيعية) وهي حرب الكل صد الكل. كما يرى أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني[2]؛ فالإنسان بذلك يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف عن هذا السعي إلا عند موته. ونشير في الأخير وعلى اعتبار أن القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية وان كانوا يختلفون في طريقة توظيفه[3].

[1] د. عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 181

[2] المرجع نفسه، ص181.

[3] خلف الله عمر، التهديدات البينية وفعالية استجابات السياسة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص14

-مسلمات التحليل الواقعي

تعتبر الدول أهم الفواعل في السياسة الدولية وعليه فإن التركيز عليها كوحدة التحليل يساعد على فهم طبيعة التفاعلات الحاصلة داخل النظام الدولي وليس على غيرها من الفواعل التي ظهرت فيما بعد.

يشير باروخ سبينوز -Baruch Spinoza إلى أن رجال الدولة هم من ساعدوا في فهم وشرح السياسة أكثر ما ساهم به رجال النظرية نتيجة لاهتمامهم بالأمور العملية وبالممارسة...[1]

لا يمكن تحديد وربط السياسة بالأخلاق وبالتالي تحرير العمل السياسي من المبادئ الأخلاقية التي تعمل على عرقلته.

يشكك الواقعيون على العموم أهمية الأخلاق للسياسة الدولية. وهذا يمكن أن يقودهم إلى الادعاء بأنه لا مكان لها للأخلاق في العلاقات الدولية وأن هنالك توترا بين مطالب الأخلاق ومتطلبات العمل السياسي الناجح أو أن الدول لها أخلاقها الخاصة تختلف عن الأخلاق العرفية وإن وجدت فعلاً لا تستخدم إلا من أجل تبرير سلوك الدول[2].

- السياسة هي نتاج تحليل وفهم التاريخ والواقع والتعرف على الظواهر التي لها خاصية الاستمرار (كالحرب والسلام) مثل: لا تقبل فكرة السلام الدائم كما لا تقبل فكرة التناسق في المصالح. حيث يرى مورغانتو Hans Morganthan أن فكرة المصالح لا تفترض وجود عالم مسالم كما لا تفترض حتمية الحرب لكنها تقوم على افتراض وجود صراع مستمر وتهديد بالحرب[3].

---

[1] نصنيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985، ص24.

[2] W. Julian Korab-Karpowicz, Political Realism in International Relations, First published Mon Jul 26, 2010: substantive revision Tue Apr 2, 2013 https://plato.stanford.edu/entries/res.lism-intl-relations/#ThumpPow, 8:50 2023/05/08

[3] د. إسماعيل صبري ،مقلد ،نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"، ط1، الكويت دار ذات السلاسل، 1987، ص52.

وبالاعتماد على التاريخ كمخبر كما جاء في الطرح الواقعي اعتبار أن هذه الأمور غير موجودة في التاريخ البشري ولإثبات صحة أو خطأ الفكرة يستوجب الرجوع إلى التاريخ الذي عن طريقه تعمم الظاهرة المراد دراستها.

– أن الطبيعة البشرية مفطورة على الشر وليس على حب الخير والفضيلة وأن ميلهم لامتلاك القوة تستند للخطيئة القائمة على العنف مستدلين بخطيئة آدم وعمموها على البشر.

– ونشير إلى أحد أقطاب الفكر الواقعي وهو قسيس إذ يقول: (أن الإنسان ملطخ بالخطيئة الأولى فلهذا هو مهيأ للشر)[1]

المصلحة هي جوهر العلاقات الدولية نتيجة لغياب سلطة عليا تفرض احترام القانون الدولي مما يؤدي إلى القول بأن القوصى تعم النظام الدولي.

فكما يقول فريدريك شومان Frederick Schumann أحد دعاة المنهاج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية أن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة ذات سيادة لا تعترف بوجود سلطة أعلى منها وهي تعمل على تأمين مصالحها القومية بوسيلتي القتال والتفاوض ويأتي هدف الحفاظ على الذات selfPreservation كهدف نهائي وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا يقبل المساومة عليه.[2]

بقدر ما يتصور الواقعيون أن العالم يعيش حالة من الفوضى بين الدول فيعتمرون نتيجة لذلك أن الأمن هي . أساسية. ولتحقيق ذلك تحاول الدول زيادة قوتها والانخراط في موازنة السلطة بهدف ردع المعتدين المحتملين وشن الحروب لمنع الدول المتنافسة من أن تصبح أقوى عسكريا.[3]

[1] د. عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 181

[2] د. إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، من 50.

[3] المرجع نفسه، ص50.

-مبادئ الواقعية السياسيةPrinciples of political realism

إن الركائز العقلانية والواقعية هي التي دعمت تصور مورغانتو للخروج بأفكار ومبادئ أكدت استقلال علم السياسة ومن بعده علم العلاقات الدولية عن باقي العلوم الاجتماعية الأخرى.

المبدأ الأول: المعايير النظرية والمنهجية للواقعية السياسية:

1. السياسة تحكمها مجموعة من القوانين مثل أي مجتمع وبالتالي وجوب العمل على فهمها من أجل تطويرها.

2. ضرورة التمييز بين الحقيقة والرأي: فالحقيقة هي كل ما هو صحيح موضوعيا وعقلانيا بخلاف الرأي الذي يستند إلى أفكار خيالية ورغبات إنسانية لا تعرف الحدود ومن ثم لا يمكن الاسترشاد بما في صناعة القرارات السياسية أو الحكم عليها.

3. في عالم الواقع لابد التأكد من نجاح أي سياسة خارجية وذلك بمراجعة ما تم انجازه مقارنة بتلك الأهداف المرجوة باستخلاص النتائج المرئية الأعمال السياسة مع السعي لمعرفة الواقع الذي جرت فيه العملية السياسة وإخضاع ذلك لكل تصور عقلي مفترض كون الساسة يفكرون ويتصرفون في حدود المصالح القومية لهم.

المبدأ الثاني: المصلحة جوهر علم السياسة والعلاقات الدولية:

كون أن المصلحة هي المفهوم الجوهري للتصور الواقعي وعليه وجب فهمها لأنها تشكل الموضوع الرئيسي الذي تدار من خلاله جميع التفاعلات في العلاقات السياسية الدولية" بالإضافة إلى أنها تمكن الباحث من التمييز بين ما هو سياسي وما هو غير ذلك. بل يذهب أنصار المدرسة الواقعية إلى أن المبادئ المعنوية أو الأخلاقية بل وحتى القواعد القانونية الدولية جميعا يصعب تحقيقها أو تطبيقها على السلوك السياسي الخارجي للدولة فهي تسعى إلى تحقيق مصالحا.[1]

[1] عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان، دار الشروق للنشر، 2010، ص 85.

وهذا ما يفيدنا لاستخلاص نظري الذي يمكننا من فهم السياسة الداخلية والخارجية للدول[1] ولهذا فالمصلحة هي التي تجعل السياسة الخارجية تظهر كحلقة متصلة وعقلانية ومفهومة ومنسقة مع نفسها.

وعليه كان تعريف ستيفن والت Stephen Walt للواقعية تفسيرا مبسطا لما سبق ذكره إذ يقول أنها – الواقعية–: تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراع من اجل النفوذ بين دولا لا تعنيها سوى مصالحها وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب..[2]

المبدأ الثالث: المصلحة هي جوهر العملية السياسية:

إذ ترى الواقعية السياسية أن:

1–المصلحة هي جوهر ولب جميع العمليات السياسية بمفهومها الثابت وليست متغيرة (الصراع من أجل البقاء)[3] وهي محور العلاقات التعاونية والصراعية بين الأفراد والجماعات ومن ثم الدول.

وفي جانب تفسيري آخر تجدر الإشارة إلى أن النظرية المثالية – عكس التصور الواقعي – تتبنى تصورات قيمية تحد من التطلعات السياسية للمركب الصناعي العسكري نحو الخارج.

2– سيطرة المصالح المادية والمعنوية على تفكير وسلوك الأفراد واستمرارها مرهون بوحدتها وعدم وجود تناقص وتضارب ما بين تلك المصالح.

3– المصلحة عند مورغانتو مرتبطة ارتباطا وثيق بمفهوم القوة التي تنطوي على أي شكل من أشكال السيطرة الشاملة على كافة العلاقات الاجتماعية.

4– اجتمع مفكرو النظرية الواقعية وبدرجات متفاوتة على أن أفضل وصف للسياسة الدولية هي الغابة (jungle) التي تسودها حالة الحرب فهؤلاء .. يعتقدون أن هناك دوما احتمالية لوقوع حرب بين الدول المكونة للنظام الدولي. هذه الحالة من عدم الاستقرار في النظام

[1] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 181

[2] عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلوم الدولية، الجزائر، دار شاوش، 2005، ص 162

[3] عمار بن سلطان، المرجع السابق، من 184.

الدولي والخوف من الحرب ترجع دائما من الطبيعة الشريرة أو خصائص الدولة أو بنية النظام الدولي أو إلى العوامل الثلاث مجتمعة. [1]

بديهية أخرى من التفكير الواقعي هو سعي الدول لتحقيق مشاريعهم في محاولة منها لزيادة قوتها رغم الاستخدام الكثير لهذا المصطلح في أدبيات العلاقات الدولية. ومع ذلك فإنه لا يزال غير واضح المعالم هل يشار فيه المعنى للدول التي لديها تأثير كبير على السياسة العالمية بمعنى (القوى الكبرى)[2] على العكس من المدرسة المثالية التي: تجاهلت القوة وفعاليته في رسم الأحداث تكون الدول هي المتحكمة والقائدة لهذا النظام.

-العوامل الموضوعية للمدرسة الواقعية :

- إجماعهم على الدور الفعال للقوة في العلاقات الدولية وضرورة التسلح بها.
- يجعلون من القوة وسيلة وليست غاية لتحقيق المصلحة الوطنية.
- ضرورة الفصل التام بين الأخلاق والسياسة.
- لجوء الدول إلى التكتلات والتحالفات أين عبرت عنها بمفهوم توازن القوى عند فشلها للوصول لتحقيق المصلحة الوطنية.[3]

-مدى قدرة الواقعية على التكيف مع نهاية الحرب الباردة.

مثلت نهاية الحرب الباردة في نظر العديد من منظري العلاقات الدولية المحاك والمعيار الحقيقي للحكم على مصداقية وصلاحية النظرية الواقعية إذ أن الأحداث الدراماتيكية التي عرفها النظام الدولي في نهاية الثمانينيات من الميار للإتحاد السوفييتي بفعل عوامل داخلية اقتصادية بالأساس) وزوال الثنائية القطبية دون حرب تذكر لصالح أحادية قطبية (خاصة من الناحية العسكرية) جعلت من الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية بلا موازن كل هذه الأحداث لم تستطع الواقعية التنبؤ بها ولا حتى تفسيرها من بعد

---

[1] علي بن الحسين القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية العدد 02 المجلد 48 جويلية 2011، ص 312.

[2] Pierre de Senarcles, Yohan Ariffim, La Politique Internationale, Theories et Enjeux Contemporains, 6° edition, Armand colin éditeur, 2010, p 22.

[3] عمار بن سلطان، المرجع السابق، من 184 .

ذلك انطلاقا من مقولاتها المعروفة خاصة مقولات الواقعيين الجدد حول تفسير السياسات الدولية وسلوكات الدول. ف بول كينيدي – صاحب الكتاب الشهير عن صعود القوى الكبرى[1] وهبوطها – لم يستطع توقع سقوط الإتحاد السوفييتي على الرغم من صدور كتابه أعواما قليلة قبل هذا الحدث الكبير أما والتز الذي بني نظريته على منطق الثنائية القطبية التي كانت سائدة أثناء فترة الحرب الباردة فإنه لم يستطع تفسير التغير الكبير أو الحاسم في التوزيع النسبي للقوة بين القوى الكبرى في النظام الدولي في تو نهاية الثمانينات من القرن الماضي[2] فعلى حين افترض أن توزيع القدرات "العسكرية" بين القوى الكبرى هو الذي يحدد ميزان القوى الدولي وأن طبيعة النظام الدولي تأبى الأحادية إذ لا بد من رجوع ميزان القوى – إذا ما اختل – إلى حالة التوازن إلا أن ميزان القوى بين الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات قد تحدد واختل بفعل العوامل الاقتصادية لا العسكرية وأن انفراد الولايات المتحدة بوضع الهيمنة أو الأحادية قد طالت مدة رجوعه إلى حالة التوازن بل لا يبد في الأفق القريب أنه كذلك. لقد رد الواقعيون الجدد على مسألة التنبؤ بسقوط الإتحاد السوفييتي بالقول أن نظريتهم هي عن السياسة الدولية وليست نظرية للسياسة الخارجية إنها ليست موجهة لتفسير سلوك دولة بعينه وإنما تضع إطارا عاما يمكن من خلاله فهم سلوك الدول في ظل البيئة الدولية الفوضوية بصفة عامة ووالتز نفسه يعترف أنه إذا ما أردنا فهم سلوك دولة بعينه فنحن في حاجة أكثر إلى الإستفادة مما تمدنا به باقي مستويات التحليل الأخرى الفردي والوطني). وفي الحالة هذه فإن فهم السلوك الخارجي للإتحاد السوفييتي يرتبط بإدراك التغيرات التي حدثت داخله وأدت إلى تغير النظام الدولي ككل.[3]

المدرسة الواقعية هي عكس المدرسة المثالية التي تنظر للعلاقات الدولية بأسس أخلاقية التي دحرتها قيام الحرب العالمية الثانية فلم تفلح في تفسير وتحليل العلاقات الدولية على أنقاذها

[1] أحمد محمد أبو زيد، كيف تحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012، ص 25

[2] أحمد محمد أبو زيد ،المرجع السابق، ص26.

[3] عبد الناصر جندلي، اشكالية تكيف المنظور الواقعي للعلاقات الدولية مع التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، المستقبل العربي، العدد376، 2010، ص27

أنت المدرسة الواقعية للوقوف ومعرفة أسباب النزاعات والصراعات القائمة بين الدول وتفسير سلوك الدول في النظام الدولي.

ثانيا: المدرسة المثالية:

المثاليون حاولوا تفادي الحروب من خلال تأسيس سلم أساسه القانون هؤلاء بصفة خاصة يرفضون الطابع الفوضوي في العلاقات الدولية ويؤكدون نظرا لتجربة الحروب الكبرى ضرورة حل الخلافات بالطرق القانونية والتحكيم القوة يجب أن تحفظ وتستعمل أساسا بين فقطفي حال الدول الخارقة لقواعد القانون هذه المدرسة الفكرية تجدها أساسا رجال القانون الدوليين أمثال: سول موندلوفيتز (Saul Mendlovitz) وبعض المحللين السياسيين كريشارد فولك.(Richard Falk)[1] إن نظرة هؤلاء للأمن تتعلق أساسا بـ "الحكم "الشامل" بمعنى نظام دولي مبني على القوانين التي تعلو الدول والسارية المفعول من قبل منظمات كمنظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية.

يرى الباحثون أن أصل النظرية المثالية يعود إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون من خلال كتابه الذي اسماء الجمهورية فهو محاورة أخلاقية "فالأخلاق والسياسة عند أفلاطون لا ينفصلان."

ظهرت المدرسة المثالية كتوجه نظري في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى من ابرز ممثليها نجد الرئيس الأمريكي ودرو ويلسن وتمثل في الواقع مشروع وتوجه قيمي نحو مقت الحروب ومعالجتها وما كان ورائها من اتفاقيات سرية بين الدول والتحالفات يرى المثاليون أن السبيل لإيجاد حل لتلك الحروب والنزاعات هو أن يتم تطوير القانون الدولي وإنشاء مؤسسات دولية فعالة قوية ووضع حد لنظام توازن القوى كذلك سياسة الأحلاف العسكرية باستبدالها بنظام للأمن الجماعي تسهر عليه المنظمات الدولية."

ترتكز النظرية المثالية على الأخلاق التي تميز الطبيعة الإنسانية وتميل إليها بالخير كما تبشر هذه النظرية بالسلام العالمي واحترام الرأي العالمي ودور القانون الدولي العام في

[1] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 185.

ضبط العلاقات بين الدول فيؤكد المثاليون على وجود مصالح مشتركة متبادلة بين الدول في إطار علاقات اعتماد متبادل تجعل المجتمع وحدة اجتماعية.[1]

فالمثاليون ينطلقون من أولوية الأخلاق في علاقات الأفراد داخل المجتمع سواء داخليا أو دوليا حيث إن خضوع الفرد للقوانين التي تضعها الجماعة وفي الوقت ذاته يجب على الفرد العمل لصالح الجماعة كما يعمل في نظر المثاليين[2] يستوجب على الدول أن تكون منسجمة واعتبار غير ذلك غير أخلاقيا وهذا من اجل بناء عالم خال من النزاعات من خلال التفاؤل حول الطبيعة البشرية وانسجام المصالح بين الأفراد في علاقاتهم بين الدول.

ينطلق المثالي من أولوية الأخلاق في العلاقات الدولية بين الأفراد إذ كان في إطار المجتمع الدولي ويرى المثالي أن واجب الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة كما ينطلق المثالي من مسلمة انسجام المصالح فيعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة فالغرد عندما يعمل للمصلحة الذاتية فهو يعمل لمصلحة الجماعة وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهو بذلك يدعم مصلحته هناك من يعرف المثالية بأنها توجه فلسفي مقابل المادية وتؤكد على ما ينفي أن يكون عليه الواقع فالمثالي يعترف بتعالي القيم والمثل في الحياة العملية وينظر للمادة على انه شيء ثانوي.[3]

يهتم التيار المثالي في الحقل الأكاديمي بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات بإقامة تنظيم أفضل للعالم لخدمة أهداف العلم ودعم وتطوير التفاهم الدولي تزامن ظهور المدرسة المثالية مع ظهور العلاقات الدولية كحقل أكاديمي بعد نهاية الحرب العالمية الأول بحيث تكمن أهمية النظرية المثالية في أنها "وريثة التفاؤل الفكري الذي ساد العصر الحديث."[4]

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص160.

[2] عبد العالي عبد القادر، (محاضرات نظريات العلاقات الدولية) ،سعيدة، جامعة مولاي الطاهر، 2009، ص .26

[3] رشيدة ادم احمد عثمان ، الأمن والسلم في كل سباق التسلح الدولي، (دراسة حالة الهند وباكستان)، جامعة الخرطوم، سبتمبر 2012 ، ص7.

[4] جيمس دورتي ، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (تر: وليد عبد الحي)، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985،ص 10

سعت النظرية المثالية لحل النزاعات والصراعات الدولية بطرق سلمية قانونية كما تضيف المثالية بأن الحروب التي شهدها النظام الدولي ناتجة عن قوى الشر المهددة للسلام العالمي فالنظرية المثالية لا تريد الحفاظ على الوضع القائم بل تحاول تغييره بإنشاء مجتمع دولي يقوم على أساس المبادئ الأخلاقية المستمدة من الدين والقانون فهي تنتهج بذلك مبدأ ما يجب أن يكون عليه وليس ماهو كائن. إذا تنطلق من كيف يتوجب على الدول أن تتصرف فعلا بهدف حماية السلام العالمي كما تدعو لاستخدام الحكمة والتعقل لحل المشاكل الدولية مع ضرورة العناية بالرأي العام العالمي واخلي كعامل مؤثر في العلاقات الدولية.[1]

تعتمد النظرية المثالية على القانون الدولي والالتزام بالأحكام والمواثيق الدولية لتفسير العلاقات الدولية فالقانون الدولي حسبها مصدره الأديان السماوية يعرف القانون الدولي على انه مجموعة القواعد القانونية التي تتكون من القواعد والمبادئ التي تحكم سلوك الدولة وبالتالي فإن تلك المبادئ والقواعد تنطبق على العلاقات بين عناصر المجتمع الدولي[2] سعت المثالية لتحقيق وتسوية الحروب والنزاعات بطرق سلمية كما طمحت أيضا إلى تشكيل حكومة عالمية هدفها الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ويتم ذلك بإزالة كل الحواجز السياسية والعسكرية وغيرها بين الدول؛ وقد دعا الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون إلى إنشاء حكومة عالمية الحرت عنه تأسيس منظمة دولية وهي عصبة الأمم برغم من أن الدولة التي دعا رئيسها إلى إنشائها رفضت الدخول فيها.

النظرية المثالية هي نظرية طوباوية تشكيل حكومة عالمية هو ضرب من الخيال فاني عالم متناقض ومختلف في وحداته السياسية خاصة من حيث القوة إذ لا يمكن أو بالأحرى يستحيل أن تتنازل دولة قوية عن ريادتها وتصبح في نفس المستوى مع بقية الدول وهذا ما أثبتته الولايات المتحدة الأمريكية عندما رفضت الدخول في عصبة الأمم التي بدورها

[1] عبد الناصر جندلي ، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية ، والجزائر :دار الخلدونية ، ط1 ، 2007، ص 121 .

[2] المرجع نفسه، ص122.

انهارت وفشلت بعد قيام الحرب العالمية الثانية ف تتمكن من إيقاف فتيل الحرب فالعلاقات الدولية التي حاولت المثالية أخلقتها غير ممكنة لان كل دولة تسعى لتحقيق مطامعها ومصالحها.

الفصل الثاني

المبحث الاول: ملامح النفوذ الامريكي العالمي.

المبحث الثاني: تداعيات العولمة وتأثيراتها على دول العالم.

تمهيد

ساهمت نهاية الحرب الباردة في إحداث تغيير فري على بنية النظام الدولي بفعل توزيعات جديدة للقوة أفضت إلى انفراء الولايات المتحدة كقوة مهيمنة قادرة على فرض ترتيب جديد للأوضاع العالمية ودفعها إلى إطلاق مهد تمديد النظام مالي تدير فيه الشؤون الدولية مع إضفاء" شرعية جديدة على استخدام قوتها في الجمال الدولي.

المبحث الاول: ملامح النفوذ الامريكي العالمي.

أفضت التحولات التي أعقبت الحرب الباردة إلى تغيرات جوهرية مرفها هيكل النظام العالمي حيث أصبح يستند إلى ترتيب بمديد لقدرات وحداته وفق توزيعات جديدة للقوة وطبيعة التعاملات القائمة بين تلك الوحدات. وقد كان التوزيع الجديد للقوة الشاملة في صالح أمريكا خاصة وأنها دعمته في إطار توازنات الصالح بنسج تفاعلات مع دول خليفة ودفعت التحولات الدولية التي لحقت بالبنية الهيكلية للنظام العالمي أمريكا إلى إطلاق ما عرف اصطلاما بالنظام العالمي الجديد سنة 1991 كتعبير للنجاسات التي حققتها.

أطلق "جورج بوش" الأب شعار" النظام العالمي الجديد" الذي يدل تسمية على انتصار القيم الليبرالية والديمقراطية ما يسمح بتعميم هذا النموذج وانتشاره وتحقق الشروط الموضوعية لتفعيل الشرعية الدولية خاصة مع انتقاء قيود التوازن التي كانت تحد من فاعلية هيئة الأمم المتحدة[1] واضطلاع أمريكا بدور الرامي الأمني للنظام الدولي في صيغته الجديدة من حيث مقتضيات السلم العالمي والتنمية الاقتصادية الشاملة. وقد مر بوش الأب من الميزة الأساسية للنظام العالمي الجديد المتمثلة في مالية الدور الأمريكي وتجسد في تجنيدها 34 دولة في تحالف دولي لتحرير الكويت.[2]

وأوعز الكثير ركائز النجاحات التي حققتها أمريكا وأسمت لإطلاقها نظام مالي جديد إلى تفوقها الاستراتيجي وقناعتها بالمسؤولية على مصير العالم. وقد اعتبر "ربيغنيو بريجسكي Zbigniew Brzezinski " أنه مع بداية القرن 21 لم يعد هناك مثيل لقوة أمريكا من حيث مداها العسكري العالي وحورية نشاطها الاقتصادي بالنسبة لصحة الاقتصاد العالمي والتأثير الإبداعي لدينامية تكنولوجيتها والجاذبية العالية لثقافتها. وقد وفرت هذه

[1] شاهر إسماعيل الشاعر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق ،2009،ص70.

[2] Amilie Blom et Frédéric Charillon, Théories et Concepts des relations internationales, Hachette supérieur, paris 2005, p 94.

العناصر لأمريكا نفوذا سياسيا ماليا لا نظير له وأصبحت في كافة الأحوال ضابط الإيقاع العالمي دونما منافس.[1]

وكنوع من ممارسة دلالات التفوق شرعت أمريكا في إعادة تشكيل الوضع العالمي وقامت بتحديد مصالحها الإستراتيجية العليا في المدى التطور على نحو يستهدف منع ظهور قوة منافسة وتفاصل صناع القرار مع الوضع المتميز الذي آلت إليه أمريكا فبعدما أعلن " بوش" الأب من بداية نظام مالي مديد تباهي" بيل كلينتون" في مؤتمر قمة السبعة الكبار (دنفر 1997) بنجاح الاقتصاد الأمريكي كنموذج يحتذي به الآخرون[2] بينما أكدت "مادلين أولبرايت" على أن أمريكا دولة لا يمكن الاستغناء عنها فهي تقف على طولها وترى أبعد مما ترى الدول الأخرى.[3]

أولا: التدخلات الدولية في العالم.

كان الانفراد الولايات المتحدة الامريكية بالهيمنة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي 1991 صور التدخلات العسكرية لبسط قوتها وسيطرته وهيمنتها الجديد وكانت العراق المحطة الأولى في الأجندة الأمريكية وذلك منذ مطلع التسعينات فعلى إثر غزو العراق للكويت في 2 أوت 1990 وإعلانه ضمها لأراضيه واعتبارها المحافظة رقم 19 حصل الرئيس جورج بوش الأب في 12 جانفي 1991 على موافقة الكونغرس بمجلسيه على قرار مشترك يخوله السلطة الكاملة في استخدام القوات المسلحة الأمريكية لطرد القوات العراقية من الكويت المحتلة وتحقيق الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. ولما لم يتلق مجلس الأمن ردا ايجابيا من العراق فقد أصبح الطريق ممهدا لشن الحرب عليه[4]

---

[1] ربيغنيو بريجسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2004، ص 7.

[2] وليد عبد الحي وأخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص27.

[3] أهرون برغمان، وجيهان الطهري، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة على هورو دار الفارابي، بيروت، 2004، ص 229.

[4] في كرلوف : "إمبراطور " أو خفايا " "النظام العالمي الجديد" ترجمة م. منتجب يونس منشورات دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، سورية ،ط2، 2009 ص 210

وبعد مضي 24 ساعة على انتهاء المهلة شنت الطائرات التابعة لقوات التحالف ضربات جوية على أهداف عسكرية في العراق والكويت تعززها قصفات متتالية من صواريخ كروز. وهكذا بدأت عملية "عاصفة الصحراء" في الساعة الثانية من صباح يوم 17 يد ماير بتوقيت القاهرة) واستمر التمهيد النيراني لقوات التحالف 38 يوما. ومع الساعات الأولى من صباح يوم 24 فبراير قامت قوات التحالف باختراق الخطوط الدفاعية العراقية في الكويت المحتلة. وفي منتصف نمار 27 فبراير تم تحرير مدينة الكويت. وفي الساعة الثانية (بتوقيت الخليج) من صباح يوم 28 فبراير أوقفت القوات المتحالفة أعمالها القتالية لإتاحة الفرصة للعراق لترتيب وقف رسمي لإطلاق النار. (...) وقد أسفرت عملية تحرير الكويت عن (...)مابين 80-100 ألف قتيل وجريح ونحو 80 ألف أسير[1].

وردا على قرار الحكومة العراقية الصادر بضم دولة الكويت أصدر مجلس الأمن القرار رقم 662 (1990) برفض وبطلان وعدم صلاحية قرار الحكومة العراقية حيث أعلن المجلس أن قرار العراق الصادر في 8 أوت 1990 بضم الكويت إليه يعتبر لاغيا[2]

إلا أننا نجد أنه بالرغم من أن جورج بوش هو الذي بدأ بإعادة النظر بحجم المؤسسة العسكرية وتشكيلها فإن عملية إعادة التشكيل الأكثر جذرية وكمالا للمؤسسة العسكرية الأمريكية كانت متوقعة من إدارة كلنتون الديمقراطية الجديدة. ولكن في الوقت الذي أقسم فيه كلنتون اليمين في جانفي 1993 كان مناخ ما بعد الحرب الباردة قد تغير بعض الشيء من النظرة المتفائلة لعام 1989 فقد أعطت الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد صدام حسين في الأشهر الأولى من عام 1991 المؤسسة العسكرية الأمريكية مصداقيتها ودعم قضيتها بالحفاظ على ميزانية ضخمة للدفاع.[3]

لم يقتض الأمر على إظهار صدام حسين كالمثل الأفضل للخطر الذي يه لحد الله لم العالمي بعد مرحلة لإتحاد السوفياتي ولكن الطريقة التي استخدمت لهزمه – القوة العسكرية

[1] عاطف السيد : "الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس أبريل 2003": دراسة سياسية إستراتيجية، 2003 ص 59

[2] المرجع نفسه، ص60.

[3] المرجع نفسه، ص60.

الساحقة تم توطيدها كالطريقة المناسبة التي يتوجب على الولايات المتحدة إتباعها لتوكيد قوتها العسكرية[1]

- التدخل في الصومال:

سعت الو م أ مع نهاية الحرب الباردة إلى التصدي للنزاعات غير ذات الطابع الدولي والتي انتشرت في العديد من الدول لا سيما الإفريقية بشكل يمس السلم والأمن العالمي من خلال مجلس الأمن الذي أصدر العديد من القرارات بشأنها في غياب نص قانوني في ميثاق الأمم المتحدة يقضي بتحديد المسائل المهددة للسلم والأمن الدوليين ليستدل بها المجلس أثناء تكييفه للمواقف والنزاعات إلا أن المادة الميثاق حولت المجلس سلطة تقديرية واسعة في تكييف وتحديد حالات تهديد السلم والأمن الدولي إلى جانب ذلك منحت هذه التزامات الفرصة لمجلس الأمن في مرحلة التسعينيات لتوسيع سلطاته خلال توسيع مفهوم تمديد السلم والأمن الدولي و في القضية الصومالية اعترف مجلس الأمن بالطابع الفريد للحالة الراهنة في الصومال واصفا إياها بالمتدهورة والمعقدة وغير العادية بسبب النزاع القائم الذي يجعل تدخل مجلس الأمن مسألة فورية واستثنائية لتوزيع المساعدات الإنسانية على الصوماليين المتضررين.

وعبر مجلس الأمن عن الوضع بأنه مأساة إنسانية جسيمة وحادة تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين نتيجة العقبات التي تعترض عملية توزيع المساعدات الإنسانية. وهذا ما تضمنه قراره رقم 92/794 المؤرخ في 3 ديسمبر 1992 و أيد القرار توصية الأمين العام الواردة في رسالته المؤرخة في 29 نوفمبر 1992 باتخاذ تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل تهيئة بيئة آمنة لعمليات الإغاثة الإنسانية في الصومال في أسرع وقت ممكن[2]. فضلا عما تقدم دعا القرار جميع الدول الأعضاء التي يسمح وضعها بتقدم قوات عسكرية والمساهمة بتبرعات إضافية نقدا أو عينا على وجه السرعة كما طلب

[1] عاطف السيد، المرجع السابق ، ص61.

[2] عمار بن سلطان، المرجع السابق، ص 190

المجلس من الأمين العام إنشاء صندوق – يمكن من خلاله حيثما يكون ذلك ملائما – توجيه التبرعات إلى الدول أو العمليات المعنية[1]

ومن هذا المنطلق وحتى يتسنى لمجلس الأمن التدخل فإنه يكيف الأحداث التي تهمه على أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو عملا من أعمال العدوان وبإيجاد حالة.

ثانيا: العقوبات الاقتصادية:

لاحترام الشرعية الدولية وتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة بصفة عامة والمتعلقة منها بالسلام والأمن الدوليين بصفة خاصة لذلك ذهب جانب من الفقه الدولي إلى إمكانية اعتبار الجزاءات الدولية وسيلة فعالة لتطوير بعض المؤسسات الدولية والإقليمية[2] غير أن الواقع يقول بأنه تعتبر العقوبات الاقتصادية إحدى وسائل الضغط المستخدمة دوليا من أجل إخضاع الطرف المستهدف بالعقوبات هذه العقوبات التي استعملت كالية من آليات المنظمة الأممية من خاتلها تعمل على حماية وتعزيز السلم والأمن الدوليين ومن ثم تجسيد مبادئ المنظمة والقواعد الآمرة للقانون الدولي العام. فالولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت دورا هاما وكبيرا في جل مراحل إنشاء منظمة الأمم المتحدة كانت تدرك بما لا يدع مجال للشك ما تريده من هذه المنظمة والشكل الذي تريد أن يكون عليه التنظيم الدولي المرتقب فوزارة الخارجية الأمريكية هي من وضع المقترحات الأساسية والجوهرية المتعلقة بتصميم التنظيم الدولي الجديد وتحديدا ما يخص الجهاز التنفيذي للمنظمة من تشكيل وتصويت (حق الفيتو) حيث استخدمت كل قوتها وكل أدوات سياستها خدمة لمصالحها وأهدافها الإستراتيجية.

وبهذا تعد العقوبات الاقتصادية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الدولية ومن أهم أنواع السياسات التي تمارسها القوى الكبرى والتي تندرج في إطار السياسات الدولية الردعية التي تهدف إلى تحقيق أهداف استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية

[1] قرار مجلس الأمن رقم 92/794 الملحق رقم 3، ص 137-141

[2] السيد أبو عيطة، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية/ www.ummto.dz/imb/pdf. 05/01/2018

معينة[1] فالعقوبات الاقتصادية وسيلة من وسائل تحقيق غايات السياسة الخارجية لدولة ما أو المجموعة من الدول بغرض المحافظة على السلم والأمن الدوليين.

فالولايات المتحدة اتبعت سياسة خاصة في توقيع العقوبات الاقتصادية حيث تشير المواقف الأمريكية منذ عهد عصبة الأمم إلى الترويج لسياسة الحظر باعتبارها بديلا عن استخدام القوة المسلحة والرئيس ويلسن أوصى بالجزاءات الاقتصادية باعتبارها الإستراتيجية الأولية لعصبة الأمم كما وصفها هي في الوقت نفسه أكثر سرعة ونظافة وفعالية من الصراع في ساحة القتال. ودائما تنفيذا للسياسة الخارجية الأمريكية في مجال العقوبات الاقتصادية سار الخطاب الأمريكي أمام الجمعية العامة للنهم المتحدة كانت تنادي بالعقوبات الاقتصادية أي استخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق أهداف جيوسياسية مفيدة[2] ومن أمثلة العقوبات الكثيرة التي وقعتها أمريكا تجسيدا لسياستها الخارجية نجد العقوبات التي تم توقيعها على الجمهورية العربية السورية حيث تعود العقوبات الأمريكية ضد سوريا إلى عام 1986 عندما اتهمت واشنطن دمشق بدعم الإرهاب. وجددت العقوبات في عام 2003 من قبل إدارة جورج بوش الابن وطالبت دمشق بـ"وقف دعم الإرهاب والكف عن احتلال لبنان والتوقف عن تطوير أسلحة دمار شامل وتهريب الأسلحة إلى العراق.

وهي العقوبات التي لا تزال تصنع الحدث في سوريا حتى بعد نشوب النزاع المسلح بين قوى النظام المدعومة بقوة خارجية متعددة وقوة المعارضة المختلفة الانتماءات والمدعومة أيضا من الخارج في كوكتال مدمر على جميع الأصعدة وغيرها من صور العقوبات التي طبقتها أمريكا بصفتها القوى الأولى على مجموعة من الدول الضعيفة أو التي استضعفتها منها الصين والاتحاد السوفياتي.

[1] قاسم أبو دست، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة، مج14، ع2 أبريل 2013، ص3.

[2] محمد قجالي، حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد، ط1 ، ص237.

– حالة العراق

كانت العقوبات التي فرضت على العراق شاملة بحيث شملت معظم جوانب الحياة بهدف العزل الكامل لهذه الدولة عن العالم الخارجي. بدأ ذلك سنة 1979 عندما أدرجت إدارة الولايات المتحدة برئاسة رونالد ريغان اسم العراق على قائمة البلدان الداعمة للإرهاب ومنعت تصدير بعض المواد الكيميائية إليها سنة 1984 وجمدت الأصول العراقية وفرضت عليها حظراً تجارياً شاملاً مستثنياً منه الغذاء والدواء سنة 1990 وانضمت إلى ذلك اليابان والصين في السنة نفسها ثم تفاقمت حتى إصدار القرار الدولي 661 سنة 1990 الذي تضمن وقف كل الواردات والبضائع المرسلة من العراق والصادرات باستثناء المواد الطبية وتجميد الأرصدة العراقية في الخارج ووقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية[1]. تبع ذلك القرار 665 القاضي بتشديد الحصار البحري على العراق وفي نفس السنة وقع الرئيس الأمريكي على قانون العقوبات الذي شمل حظر التعامل معها وحتى التعاملات المالية والمصرفية ومنع المساعدات الأجنبية المقدمة إليها[2] وهو ما أدى إلى انخفاض المؤشرات الغذائية والصحية للمواطن العراقي وانتشار البطالة بسبب إغلاق المصانع وانخفاض أجور الموظفين الحكوميين نتيجة التضخم وارتفاع الأمراض الناتجة من سوء التغذية لتناقص الأدوية وتلوث المياه والبيئة وانخفاض نسبة الانخراط في المدارس من 6 إلى 23 سنة إلى 53 بالمئة بحسب مصادر اليونسكو[3].

على الرغم من الطابع الاقتصادي للعقوبات فإن الأهداف السياسية كانت واضحة إذ صممت لإضعاف النظام السياسي العراقي للتخلص منه باستخدام ضغوط كبيرة إضافةً إلى

---

[1] ركي بن عبد الله فهد الرشودي، «المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الاسلامي،» (مذكرة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2002)، ص 36

[2] وثيقة قرار مجلس الأمن رقم 665 في 25 آب/أغسطس 1990،
<https://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_665.pdf>، (تاريخ الاطلاع 18 حزيران/يونيو 2019

[3] تقرير وزارة الخارجية العراقية، «آثار الحصار الاقتصادي الشامل على العراق،» بغداد، 1999، ص 44.

الضغط الشعبي الذي ولده التدهور الملحوظ في مجمل قطاعات الحياة كان وراء الإبقاء على تخلف العراق[1]

ثالثا: الوزن السياسي على المنظمات الدولية:

واصلت الو م أ الامريكية هيمنتها في المجال الاقتصادي والعسكري والسياسي حيث أصبحت تستخدم المنظمات والهئيات الدولية الكبرى كوسيلة للضغط والهيمنة

حيث اصبحت هذه الهيئات وعاءً يصبّ في مصلحة الولايات المتحدة وهو ما سنوضحه في ما يأتي:

أ – منظمة الأمم المتحدة

تعد منظمة الأمم المتحدة منظمة سياسية واقتصادية دولية تسعى من حيث الشكل للمحافظة على السلم والأمن العالمي وتعزيز اقتصادات البلدان النامية بتوفير مساعدات منتظمة ثابتة ومدروسة في مجالات حيوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قصدَ تدعيم استقلالها الاقتصادي والسياسي[2] لكنها تلجأ في المقابل إلى فرض عقوبات اقتصادية من خلال مجلس الأمن كما هي الحال بالنسبة إلى العراق في التسعينيات إذ تظهر من خلال مجموعة واسعة من التدابير من بينها فرض حضر شامل على التجارة والاستثمارات وتجميد الأصول وهي عقوبات متعددة الأطراف تفرض من طرف المنظمة الخاضعة لهيمنة البلدان الكبرى المسيطرة على الاقتصاد العالمي[3]

ب – صندوق النقد الدولي

هو منظمة أممية يمثل نشاطها مجالاً واسعاً لممارسة الخنق الاقتصادي نظراً إلى هيمنة البلدان المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة على أسلوب ونظام اتخاذ القرارات فيه.

---

[1] محمود جديد، «العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية،» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009)، ص 110.

[2] خالدة ذنون مرعي، «الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي،» مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة 23، العدد 9 (2016)، ص 265.

[3] Abel Escribà-Folch, «Dealing with Tyranny: International, Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers,» International Studies Quarterly, vol. 54, no. 2 (2010), p. 22

يتدخل الصندوق عادة لنجدة البلدان التي تكون في وضعيات مالية صعبة والتي غالباً ما تكون نتيجة لممارسات الخنق الاقتصادي والمالي للبلدان نفسها المهيمنة على هذا الصندوق.

عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي من البلدان التي تلجأ إليه إجراء إصلاحات اقتصادية ومالية لمعالجة الاختلالات النقدية والمالية التي تعانيها والتي غالباً ما تكون ترجمة لأهداف الدول الدائنة وشركاتها متعددة الجنسية.

أثبتت التجارب أن هذه السياسات لا تتلاءم مع بيئتها الاقتصادية ومصالحها الذاتية لهذا فشلت مشاريع التنمية وازدادت المشكلات الاقتصادية والمالية لهذه الدول كما هو الحال ببلدان أمريكا اللاتينية التي ازدادت نسبة الدين بها إلى 20.3 بالمئة بين سنتي 2010 و2014 الضرائب والبطالة بنسبة 20 بالمئة وانخفاض معدلات نمو اقتصاداتها إلى 1.1 بالمئة سنة 2014[1] فأهداف الصندوق وسياساته وبرامجه تعد تعبيراً واضحاً للهيمنة الاقتصادية للدول العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة وأزمة المكسيك والأرجنتين وغيرها تعد نقاطاً فاصلة في تاريخ الصندوق والتي أكدت ضعف الطابع المؤسسي له وتؤكد خضوعه لإرادة الولايات المتحدة[2]

ج – البنك الدولي للإنشاء والتعمير

يقدم البنك الدولي قروضاً للمتمتعين بالأهلية الإنمائية من أجل مشروعات ذات أهداف اجتماعية يحتمل أن تحقق عائداً اقتصادياً حقيقياً في حين أنه لا يختلف عن الصندوق في كونه خاضعاً لهيمنة القوى العظمى الرأسمالية إذ تتصل مثلاً من وعوده بتقديم

[1] طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، البطالة، مفهومها، أسبابها وخصائصها: اتجاهات عربية وعالمية (القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2017)، ص 157 – 158.

[2] المرجع نفسه، ص158

قرض لتمويل بناء السد العالمي عندما رفضت مصر الشروط السياسية والعسكرية التي تمس المصالح الحيوية لمصر سنة 1956[1]

د – منظمة التجارة العالمية

تهدف المنظمة وفق ميثاقها التأسيسي إلى الإشراف على العلاقات التجارية العالمية وفقاً لما توفره من إطار تنظيمي عادل يرتكز على قواعد السوق ويحارب الحمائية والاحتكار وسياسات الإغراق وغيرها من الممارسات. لكن هيمنة البلدان الغنية على آليات اتخاذ القرار فيها يجعلها مثل غيرها من المنظمات الأممية الأخرى وأداة لتحقيق أهداف البلدان المهيمنة عليها.

هـ – منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

تهدف المنظمة في الميدان الاقتصادي إلى تعزيز السياسات التي تعمل على تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفرد في جميع أنحاء العالم وتوفر منتدى للحكومات لكي تعمل على تسهيل تبادل الخبرات وإيجاد حلول للمشكلات التي تمس اقتصاداتها منها التأثير في النمو الاقتصادي العالمي واستقراره ودعم التكامل بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية للدول. لكن الممارسات الميدانية أثبتت أيضاً أن نشاط ومجهود هذه المنظمة يهدف هو أيضاً إلى ربط اقتصادات البلدان المستفيدة من برامجها باقتصادات البلدان الممولة بما يخدم مصالحها اقتصادياً[2]

نستنتج مما سبق أن مؤسسات التمويل الدولي والمنظمات المعنية بقضايا الاقتصاد العالمي لا تمثل أداة لرسم العلاقات الاقتصادية بين البلدان وتوطيدها إنما هي عبارة عن منتديات اقتصادية تعمل في الغالب على تعزيز هيمنة البلدان القوية وعلى رأسها الولايات

[1] حسين عباس حسين الشمري، «برنامج التثبيت الاقتصادي،» كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 11 آذار/مارس 2014، <http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=39607>، (تاريخ الاطلاع 2023/05/16)

[2] سارة عبد اللطيف سعود الزايد، «المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقتها العربية،» (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 25

المتحدة وبالتالي السعي وراء بناء علاقات أو تحطيمها لهدف الحفاظ على تفوقها والإبقاء على تخلف البلدان الأخرى.

المبحث الثاني: تداعيات العولمة وتأثيراتها على دول العالم.

أسهمت العولمة بمختلف أشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث التي عملت على دمج العالم في قرية صغيرة باسم امريكا ، ومحاولة بسط الرأسمالية الاميركية في كافة انحاء العالم باسم الديمقراطية والعولمة.

إن العولمة في واقعها وحقيقتها ومضمونها ذات طابع حركي ديناميكي، فهي ظاهرة متكاملة الجوانب والأبعاد ظاهرة وان كانت بسيطة في الشكل إلا أنها معقدة في الحقيقة والمضمون فالعولمة كظاهرة وكتيار لها العديد من الجوانب الارتكازية، ذات الطابع المميز الذي يجعلها كظاهرة وكتيار تكتسب صفات خاصة مميزة، تؤتى أثرها وتفرض سيطرتها وفعلها في مواقع وجوانب كثيرة.[1]

يعد تطور وسائل الأعلام، ووسائل الاتصال ونقل المعلومات من أهم أسباب التي أدت إلى ظهور العولمة حيث أن هذه الوسائل قد عملت على تقصير المسافات بين الدول مما جعل العالم قرية صغيرة بلا حدود بالإضافة إلى ذلك تطور وسائل نقل الموارد والسلع بين الدول مما أدى كثير من السلوكيات إلى إنتاج سلع وتسويقها في دول أخرى.

ظهور التكتلات تنتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات الإقليمية نتج عنها وجود أسواق مشتركة لهذه التكتلات تنساب فيها التجارة.

اتساع حركة التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي والعمل على تذويب الحدود السياسية بين الدول.

أولا- نشر الديمقراطية والأمركة.

تستند الهيمنة الأمريكية على عدة معطيات وأبعاد كالمعطى الاقتصادي والمعطى العسكري والمعطى التعليمي وكذلك المعطى الفكري والثقافي وفي الغالب توظف الولايات

[1] أحمد ثابت وآخرون ، العولمة وتداعيتها على اوطن العربي، بيروت، مرز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص26.

المتحدة الأمريكية جميع الوسائل التي تمنحها القوة والهيمنة على الدوام بحسب الطموح الأمريكي الذي تعاظم أمره مع سقوط المعسكر الشيوعي في أواخر القرن المنصرم، غير أنّ الأوضاع السياسية اختلفت وتباينت مع بروز الثورة التكنولوجية الهائلة حيث أصبح من الضروري على الولايات المتحدة الأمريكية البحث عن وسائل وأساليب أخرى لضمان هيمنتها على العالم، وقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في الدبلوماسية الثقافية الوسيلة الأنسب لتحقيق الهيمنة على العالم من جهة، وللتعريف بالثقافة الأمريكية ونشر الديمقراطية على نطاق واسع من جهة أخرى، وبهذا تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد أعطت للبعد الثقافي دورا كبيرا بغية إحياء بعض الثقافات الأمريكية عرفت تراجعا على المستوى الدولي من خلال تبني مفهوم الدبلوماسية الثقافية على نطاق واسع، وعن طريق كذلك ترسيخ ثقافة قوة الشعب الأمريكي وتفوقه على باقي شعوب العالم ومن ثم فهو الأولى بالمتابعة والاقتداء حسب النظرة الامريكية (الأحادية) .

ثانيا- العولمة

العولمة ليست ظاهرة جديدة أو وليدة القرن العشرين وعقوده الأخيرة بالذات، وإنما هي ظاهرة قديمة لا يقل عمرها حسب العديد من الباحثين عن خمسة قرون، ويعتبر الكثيرين أن تاريخ العولمة يبدأ باجتياح الإسبان الأندلس، واكتشاف قارتي أمريكا أستراليا، وبعدها جاءت الثورة الصناعية[1] ، فارتقى الغرب بها خطوات سريعة وبنى قاعدة عملاقة وقوية للاقتصاد معتمدة في ذلك على الشركات التجارية ذات أساطيل برية وبحرية، فالعولمة ليست ظاهرة جديدة وإنما امتداد للنظام الرأسمالي أي تطور الرأسمالية[2]، وقد تبلورت في أوضح صورها في فترة انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وتفكك دول المنظومة الاشتراكية وما عقب ذلك من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم كقطب وحيد في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية. وبعبارة أخرى أن مقتضيات تطور الرأسمالية قد توجب تشكيلات اقتصادية ترتب عليها في احدى مراحلها تكوينات قومية

[1] الجابري محمد عابد، قضايا الفكر المعاصر العولمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص136.

[2] المرجع نفسه،ص136.

لحماية التركز الرأسمالي وتطور معدلات نمو وتأخذ هذه التكوينات بعدها الزمني وفقا لمدى قدرة النظام الرأسمالي على التعامل مع هذه التكوينات بإحدى أدوات تطوره.[1]

ثالثا-هيمنة القيم الأمريكية.

هذا التعبير لمفكر الأمريكي الياباني الأصل توكو "ياما" والذي أعتبر فيه سقوط الاتحاد السوفياتي وإنهيار الكتلة الاشتراكية انتصارا حاسما للرأسمالية على الشيوعية، ويرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية للمعركة الإيدولوجية التي بدأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وهي الحقبة التي تم فيها التركيز على نمو القدرات التكنولوجية الأمريكية، وعلى تفوق المؤسسات والنظم على الطريقة الأمريكية، ووفق هذه الرؤية تكون العولمة ظاهرة جيدة وتمثل تقدم في التاريخ لأنها ترمز إلى انتصار ظواهر التحدث وسيادة الديمقراطية كنظام سياسي[2]

-ثورة تكنولوجية وسياسية.

يرى البعض أن العولمة ثورة تكنولوجية واجتماعية، فهي شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد المجتمع الصناعي. وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوجية صناعية تسعى إلى دعم السوق العالمية الواحدة بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى[3] فالعولمة إذن هي صبغ العالم بصبغة واحدة في أي مجال من المجالات، بمعنى أن يتقارب البشر وتذوب بينهم الفوارق في الفكر واللغة والمعتقدات وفي أشكال الأزياء وصور التبادل التجاري والصناعي، فهي التوحد في كل شيء بحيث تذوب كل الفواصل والحواجز بينهم سواء كانت حواجز مكانية أو زمانية بحيث يصبحون وكأنهم يعيشون في قرية واحدة.[4]

---

[1] سالم توفيق النجفي، "اقتصاد العولمة مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها "دار النقاش ، لبنان، 2009، ص 63.

[2] عبد المنصف حسين رشوان، "العولمة آثارها" (رؤية تحليلية اضافية) المكتب الجامع الحديث، مصر، 2006،ص20.

[3] المرجع نفسه،ص20.

[4] محمد الحبيب بلخوجة، "العولمة و الهوية (سلسلة الدورات) الرباط، 1997،ص92.

- مظاهر العولمة.

للعولمة دور تاريخي في مراحل تحول العالم، ومن المظاهر هذا التحول:

-المظاهر الاقتصادية

تتمثل هذه المظاهر في زيادة معدلات التجارة العالمية، وحركة إنتقال التكنولوجيا ورأس المال والخبرات، والاتساع الأفقي في عدد الشركات متعددة الجنسيات وتسارع نطاق أنشطتها، وقد ظهر ذلك في طبيعة المنتج الصناعي وتكامل الدول وبث مبدأ التنافس لإنتاج سلعة على درجة.

عالية من الجودة بأقل سعر ممكن وبأقل مجهود يبذل مع أكبر قدر من الرضا والإنتاج.[1] وبهذا فالعولمة هي التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم في تمويل المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، وتسارع عمليات تحرير التجارة العالمية.

-المظاهر الإعلامية

تتمثل في زيادة التدفق الإعلامي عبر الحدود الوطنية للدول، وهذا التدفق الإعلامي يتمثل في شبكة الاتصالات مما ينعكس على المجتمعات بالرخاء والتماسك. فالثورة المعلوماتية تؤدي إلى مزيد من الارتباط والتداخل بين مختلف مناطق العالم، وأن هذا المصدر المتجدد قوامه العقل الإنساني والقدرة على التطبيق في مجال العلمي لتحصيل الفائدة المرجوة من وراء هذه المعلومات"[2] .

-المظاهر الاجتماعية والثقافية

تتمثل في تزايد إنتشار بعض الأنماط السلوكية من عادات وتقاليد اجتماعية، وأنماط الفن بأنواعه سواء فن العمارة أو فن المسرح أو خلافه.

[1] محسن أحمد الخضيري العولمة مقدمة في الفكر والاقتصاد والإدارة عصر اللادولة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000،ص46-47

[2] السيد ياسين، "العالمية والعولمة" نهضة مصر للطباعة النشر والتوزيع، القاهرة، 2001،ص 39.

رابعا-نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان

إن استخدام فكرة الديمقراطية وحقوق الإنسان لإضفاء الشرعية في التدخل الدولي يتجاهل النقد الموجه للديمقراطية الليبرالية، كما يتجاهل التفاضل بين حقوق الإنسان وأولوية بعضهما على البعض، فهو يركز على الحقوق السياسية دون الحقوق الاقتصادية التي تراها معظم الدول أن لها أهمية دون فقد، ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني سياسة جديدة أدت إلى تنامي فكرة التدخل من أجل الديمقراطية بين القوى السياسية فتمسك الولايات المتحدة الأمريكية بخطة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وصياغة المنطقة بطريقة ايجابية تعزز مصالحها في المنطقة، واعتبار هذه الخطة من وجهة النظر الأمريكية مدخلا مهما لتسهيل الهيمنة على النظام الدولي وتأمين شعوب العالم وإطلاق قدراتها وتأمين رخائها وتوسيع آفاق السلام من خلال تشجيع المجتمعات
الحرة [1].

فنشر الديمقراطية هو الشعار العام الذي حكم السياسة الأمريكية منذ احتلال العراق استنادًا إلى نظرية الدين التي تعني سقوط الأنظمة الواحد بعد الآخر انطلاقا من التداعيات التي أحدثتها.

خامسا-سيادة النموذج الرأسمالي.

في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع رونالد ريمان، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحاديثه قائمه على فكرة نهر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة السكرية ونشر مبادئ السلام والديمقراطية الرأسمالية، وهذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار، ومع انهيار المسكر الشرقي بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مبسط معالم الانفراد في السيطرة على العالم وفرض النموذج الأمريكي، فكان لابد لـ الولايات المتحدة الأمريكية أن تؤكد للعالم أنها الدولة الأعظم المهيمنة على الشؤون الدولية، وبالتالي تم فتح مرحلة جديدة من الاستراتيجية الأمريكية بإعلان الرئيس

[1] عادل سعيد البشتاوي.، تاريخ الظلم الأمريكي. الأردن: دار فارس للنشر والتوزيع. 2007 ، ص29.

جورج بوش الأب من قيام النظام العالمي الجديد الذي يخلو من الإرهاب ويسمى للحالة والمزيد من الأمن والاستقرار، ويتيح الأمم العالم شرقه وغربه وشماله وجنوبه أن تزدهر وتعيش مما بالانسجام، وتكرس هذا أكثر مع قدوم الرئيس الأسبق بيل كلينتون" الذي بنا سياسته فيما يعرف بإستراتيجية "الالتزام والتوسع": الحفاظ على الهيمنة الحربية الأمريكية في العالم، تحقيق الريعان الاقتصادي، وتعزيز وترويج ديمقراطيات السوق الحرة في العالم.

وفي عام 2001 فكانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات الدولية. إذ أنها حملت للولايات المتحدة واحدة من أسوأ الأحداث في تاريخها منذ حادثة بيرل هارير، فقد علقت الولايات المتحدة ضربة استهدفت أبرز رموزها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، وضمتها أمام مرحله حسبه كدولة عظمى ونهلمته على النظام العالمي ونتيجة لذلك أعلنت الولايات المتحدة الحرب بكل الوسائل المتاحة على ما وصفته بالإرهاب العالمي وعلى كل من له صله أو علاقه به أو بأفكاره. واتخذت ذلك كذريمه للصغل في الشؤون الداخلية للدول، وبسط نفوذها وفرض هيمنتها وبناءا على ذلك ولتحقيق أهدافها المسطرة طرح بوش الابن مبادئ رئيسية هي:

-استثنائية القوة العسكرية الأمريكية

- الحرب الاستباقية

نشر الأفكار الديمقراطية

-استخدام القوة، لمجابهة أريمه أخطار الإرهاب العالمي الدول المارقة الفاشلة وأسلحة الدمار العامل.

- مواصلة فرض النظام الرأسمالي.[1]

[1] عادل سعيد البشتاوي ، المرجع الساب، ص30.

الفصل الثالث

المبحث الأول: تزايد التكلفة والعبء السياسي والاقتصادي والعسكري.

المبحث الثاني: ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي

المبحث الثالث: تراجع الدور الامريكي في العالم.

تمهيد:

عرفت الولايات المتحدة الأمريكية تراجع في الهيمنة خلال السنوات الاخيرة، خاصة بعد الازمة المالية الاقتصادية التي مست الولايات المتحدة الأمريكية، مما ادى الى انهيار في الاقتصاد الامريكي ، وتأثيره المباشر على تدهور الاقتصاد العالمي، في حين عرفت هاته الفترة بروز قوى صاعدة تهدد الريادة الامريكية في صورة الصين وعودة روسيا وكذا الاتحاد الاوربي، حيث بدا دور الامريكي في التراجع والتخلي على بعض الادوار خاصة فيما يخص مكافحة الارهاب، حيث لعب فيروس كرونا الى ظهور ملامح جديدة، وهو ما أدى الى تخلف الدور الامريكي حي سنحاول توضيح ذلك في المبحث التالية:

المبحث الأول: تزايد التكلفة والعبء السياسي والاقتصادي والعسكري.

يعدّ الانهيار الاقتصادي لسوق المال الأمريكي من أكبر الانهيارات الاقتصادية في تاريخ الاقتصاد الغربي المعاصر، فقد أفلست أكبر البنوك الأمريكية مثل بنك ليمان براذرز الاستثماري في 9/15/ 2008، وخلّفت وراءها دماراً هائلاً لا تزال تداعياته مستمرة إلى الآن.

والراصد لتاريخ الفكر الغربي المعاصر يجد أن الاضطرابات وردود الأفعال والانكسارات الحادة من أبرز سماته وتطبيقاته، فهو يتغير ويتقلب حسب تقلبات السوق، وهذا يؤكد الارتباط التاريخي بين الطبقة التجارية (البرجوازية) والفكر الليبرالي الذي أسس للنظام الرأسمالي المعاصر.

أنهت هذه الأزمة أماني الولايات المتحدة في السيطرة على الاقتصاد العالمي، تلك الأمنية التي من أجلها شنّت الحروب المتواصلة في الخليج والبلقان، وهذه النتيجة اعترف بها أصلب المدافعين عن "المحافظين الجدد"، والذين جعلوا (الليبرالية) نهاية التاريخ الإنساني ومن أبرزهم فرانسيس فوكوياما في مقاله "انهيار الإقتصاد الأمريكي"[1]، وقد اعترف فيه بانهيار الليبرالية وتراجع الدور الأمريكي، وفيه إعلان ضمني لسقوط نظريته المسماة (نهاية التاريخ).

وكذلك اعترف "فريد زكريا بمضاضة" بانتهاء الهيمنة الأمريكية حيث يقول "فتاريخ الرأسمالية حافل بأزمات الائتمان وحالات الهلع، والانهيارات المالية والركود، هذا لا يعني نهاية الرأسمالية لكنه قد يعني من ناحية ما[2]، نهاية سيطرة الولايات المتحدة على الأسواق العالمية"، ويقول: "ستكون التداعيات الحقيقيّة للأزمة المالية فقدان النفوذ الأمريكي لشرعيته".[3]

[1] محمد يحيى ،الأزمة المالية وتهافت الرأسمالية، مجلة الادارة ولااقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، ص58

[2] المرجع نفسه، ص58

[3] المرجع نفسه، ص60.

حيث ادى هذا العبء الاقتصادي الى تراجع الأدوار في المجال السياسي والعسكري وهو ما اثقل كاهل الولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل بروز قوى اخرى مثل الصين والاتحاد الاوربي وعودة رسيا.

المبحث الثاني: ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي

برزت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة ويعود هذا إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي:

إرهاق الموازنة المالية للمعسكرين نتيجة للسباق نحو التسلح وسياستهما في النظام الدولي جعل القوى الإقليمية تترك مبكراً أنه لا بد من الاهتمام بالجاني الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في التنمية.[1]

الاهتمام بالمتغير العسكري فقط وينطبق هذا التوصيف على اليابان كوريا الجنوبية والصين، المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض القوى الصاعدة جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة حيث تندرج هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات: في النظام الدولي.[2]

. الاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي.

. الانتقال التدريجي لتمركز القوة من الغرب إلى الشرق وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية وهو طرح يؤيده "جوزيف داي".

أولا- المواجهة الأمريكية للصعود الصيني

اضحى شكل الصعود الصيني أهم التحديات لقوة الولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي جعلها تحي استراتيجيات تواجه بها تعاظم الدور والنفوذ الصيني حيث تجد الولايات المتحدة الامريكية وتسعى للتطويق النفوذ الصيني من خلال التحالف مع الدول المناوئة

[1] أمين شلبي، أمريكا والعالم (القاهرة: عالم الكتب 2005) ص334.

[2] ابراهيم العيطاني، هل ستصبح الشراكة الاقتصادية عبر الهادي اتفاقية القرن الواحد والعشرين القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014، ص 36

للصين أو إثارة الاضطرابات في الدول والناطق ذات الأهمية الإستراتيجية لها وأحيانا دعم الاضطرابات داخل الصين.

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية متعددة الأطراف مع إحدى عشرة دولة مطلة على المحيط الهادي وهي شيلي اليابان ماليزيا كندا المكسيك نيوزيلندا بيرو سنغافورة أستراليا بروناي وفيتام وهي اتفاقية شراكة اقتصادية حيث صرح بعد ذلك الرئيس السابق "أوباما" بأن بلاده لن تسمح لبلدان أخرى كالصين بأن تغير كتابة وصياغة الاقتصاد العالمي.[1]

ويرى الكثير من المطلين بأن هذه الشراكة أهدافها اقتصادية لكن ذلك يخفي وراءه أهداف سياسية وإستراتيجية مفادها تطويق التوسع الصيني في منطقة المحيط الهادي حيث تلعب الشراكة دور كبير لقطع الطريق في وجه الإستراتيجية الصينية الهادفة لزيادة نفوذها في منطقة الباسيفيك. لقد أصبحت الإستراتيجية الرئيسية لـ الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة المقبلة هي احتواء الصين خاصة مع ظهور العديد من الدراسات والتنبؤات التي اعتبرت أن القرن الواحد والعشرين سيعرف توهج الصين كقوة عظمى الولايات المتحدة الامريكية كقطب عالمي مهيمن ولأنها منذ زوال الاتحاد السوفيتي أصبحت لدى الولايات المتحدة الأمريكية فكرة قائدة العالم ولن تسمح لأي قوة أخرى تشاركها في هذه المهمة وهو ما يضر سعيها لترويض القوة الصينية ومنعها من الوصول إلى درجة القوة العظمى.

وقد ظهرت إستراتيجية احتواء الصين من قبل مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس" عندما أعلنت أن الصين أصبحت تشكل تحديا للمصالح

الأمريكية الحيوية في منطقة آسيا ومناطق أخرى من العالم وطلبت مزيدا من الدعم الأمريكي للقوى الإقليمية في آسيا خصوصا الهند واليابان وكوريا الجنوبية من أجل حفظ التوازن الاقليمي في آسيا. لقد ألحت الولايات المتحدة الأمريكية على تمديد الحظر الأوروبي لإرسال الأسلحة للصين كما أبرمت بدورها مع الهند اتفاقية حول بناء مفاعلات نووية سلمية وشكل ذلك بداية المرحلة جديدة من العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند يتم من

[1] عادل جارش، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=38993

خلالها تقوية التحالف القائم بينهما وهو الذي يخفي بين طياته إضعاف النفوذ الصيني وقوتها على المستوى الإقليمي.

في عام 1996 حدثت أزمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث اندلعت مناورات عسكرية كبرى في مضيق تايوان والتي اعتبرها المراقبون على أنها أكبر تحد عسكري بين الدولتين وبعد بضعة أيام من العرض العسكري الكبير للصين في المضيق قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتحريك أول حاملتي طائرات وجها لوجه بين القوتين واستمرت الأوضاع على حالها لعدة أيام وقد كانت لحظات أحدثت حساسية كبيرة صرحت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية أنها مستعدة لمواجهة الصين بالقوة إن أرادت استعمالها كما عبرت خلال ذلك أنها ستدعم تايوان وتستمر في ذلك كآلية لتطويق واحتواء قوة الصين وتصاعدها الإقليمي. والملاحظ مما تقدم أن أكثر شيء ساعد الولايات الأمريكية في استراتيجيتها لتطويق واحتواء القوة الصينية هو تجاوب القوى الإقليمية للصين واحتضانها للقوة الأمريكية وتحالفهم معها للوقوف في وجه تمدد النفوذ الصيني.[1]

ثانيا-عودة روسيا للساحة الدولية وتأثيرها على القوة الأمريكية

لقد مرت روسيا منذ عام 1991م بدورة كاملة انحدرت فيها إلى مهاوي الفقر والفوضى والتبعية للمعسكر الغربي وعدم القدرة على صيانة مصالحها وأمنها القومي وانعزلت بنفسها لفترة حتى جاء الرئيس "فلاديمير بوتين" وأيقظ روحها القومية من جديد فأعادت بناء صداعاتها وتحديث أساليب التكنولوجيا فيها وتطوير جيشها وأجهزة استخباراتها ثم كشفت عن ذلك خلال أزمتي كل من سوريا وأوكرانيا ما بين الفترة (2013 و 2015).[2]

تعد روسيا في الوقت الراهن من المنافسين المحتملين لـ الولايات المتحدة الأمريكية فقد أعطت التجربة العالمية التي عاصرتها روسيا أيام الحرب الباردة خبرة عميقة لها في كيفية

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الواحد والعشرين القاهرة: دار النهضة العربية، 2011، ص 131

[2] علي الدين هلال الشرق الأوسط بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي نقلا عن: =mC sr.net news11/04/2023-20.00

قيادة العالم وتحاول روسيا استعادة هذه المكانة التي ترغب في العودة للساحة الدولية كما تظهر خلاتها المتكررة في الأزمة السورية وفي أوكرانيا ذلك. وتعتبر روسيا قوة عسكرية نووية حيث أظهرت القوة النووية العالمية لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام عام 2015م أن روسيا تمتلك مجموعة (7290) رأس حربي من إجمالي مخزون الرؤوس الحربية لديها في مقابل (7000) رأس حربي لدى الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

وتظهر أهمية الدور الروسي التنافسي للقوى في الخطاب السياسي للرئيس "بوتين" والذي يتحدى فيه صراحة الهيمنة الأمريكية على العالم ويعتبر السلوك الأمريكي مصدرا لانتشار الحروب والفوضى فيه كما يرفض التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول رافعا لواء مبدأ سيادة الدولة" الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ونهض على أساسه النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ودعا "بوتين" دول العالم للمشاركة معا في بناء نظام دولي جديد يقوم على أسس التعددية والعدالة والمساواة بينها.[2]

إن عودة روسيا للساحة الدولية تعتبر بمثابة تهديد صريح للقوة الأمريكية وذلك لما تملكه روسيا من مقومات سياسية على الصعيد الدولي (حق) (الفيتو) وأخرى عسكرية وجيوبوليتيكية وإيديولوجية وتجربة دولية في القيادة العالمية كل هذه المقومات وغيرها تجعل من روسيا مداف قوي للقوة الأمريكية.

ثالثا- المنافسة الأوروبية

تخشى الولايات المتحدة الأمريكية منافسة الإتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي بسبب قوة اقتصاد فبالنسبة للمنافس الأوروبي الذي انطلق من نقطة الصفر / Zero Hour" سنة 1945 تزداد منافسته للدور الأمريكي يوما بعد يوم نتيجة نجاحه في تحقيق نمو اقتصادي لقارة بأكملها خلال أقل من نصف قرن من البناء[3] فقد كان مرور التجربة

[1] المرجع نفسه.

[2] أسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين رسالة ماجستير فلسطين جامعة بيرزيت ،2018، ص 47

[3] زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى : السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية، 1999)، ص..63

الوحدوية الأوروبية على مراحل السوق المشتركة الاتحاد الجمركي منطقة التجارة الحرة المفوضية السامية للإتحاد العملة الموحدة البرلمان الموحد الجيش الموحد البنك الأوروبي الموحد ... وغيرها من الطموحات الوحدوية في نقل الاتحاد الأوروبي إلى حلم الولايات المتحدة الأوروبية مرفوقا بترسانة من التشريعات والسياسات والبرامج الوحدوية الخاضعة للإرادة "فوق – القومية" المؤسسة على نظرية الحكومة العالمية فقاوم الأوروبيون النزعة التفكيكية لبعض الدول الأوروبية المترددة خشية ضياع هويتها في الاتحـاد" من جهة والنزعة التدخلية "غير السيادية" من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وعملائها الأوربيين داخل الاتحاد وعبر حلف شمال الأطلسي ناتو NATO في الجهة المقابلة إذ تخشى واشنطن تحوّل الاتحاد الأوروبي إلى ولايـات متحدة[1]

أوروبية مستقلة الإرادة يكون لها اليد الطولى على المصالح الدولية في المتوسط أوروبا وإفريقيا وآسيا وفي مقدمتها مصالح القارة الإفريقية هذه "القارة البكر" التي لا تدرك أية دولة كبرى أسرارها السياسية وحقائق الجيوبوليتيك فيها بقدر ما تحوزه عواصم دول القارة العجوز" المستعمر القديم للقارة الإفريقية وبوصفها المسيطر الأكبر على تكوين النخب السياسية والاقتصادية فيها كما توضحه خارطة السيطرة الثقافية الأنجلوفونية والفرنكفونية بوضوح في مختلف الدول الإفريقية.

المبحث الثالث: تراجع الدور الامريكي في العالم.

ان المتتبع للتغيرات والتطورات والازمات التي اصابة النظام الدولي عبر مراحله المختلفة منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي واستفراد الولايات المتحدة الامريكية بالزعامة العالمية والسيطرة على النظام الدولي نجد لها تأثيرا وتغييرات في الساحة الدولة في حجم التفاعلات بين الاطراف الدولية ونلاحظ ان هناك ارتباط واضح عند حدوث ازمات في النظام الدولي يكون له تبعات على هذا النظام وارتبط نظام احادية القطبية بجملة من الازمات كان له اثار سياسية واقتصادية على النظام الدولي كأزمة الكساد العظيم 1929

[1] زبيغنيو بريجنسكي ، المرجع السابق، ص64.

وأزمة الرهن العقاري 2008 واحداث 11/ديسمبر 2001 والحرب التجارية الامريكية الصينية في عام 2018، وفي عام 2019 ظهر فيروس كورونا واصبح جائحة في النظام العالمي وسوف تولد ازمة كورونا اثار سياسية على النظام السياسي الدولي مما ادى الى تراجع الدور الامريكي في العالم.

أولا-الازمة الاقتصادية2008.

واجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية حقيقية عصفت باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث بدأت بوادرها في سنة 2007 وبرزت أكثر سنة 2008، وكانت تمتد لثلاث سنوات أو أكثر، حيث كشفت عن هشاشة النظام الأمريكي القائم على الرأسمالية الليبرالية وتمثلت مظاهرها في أزمة سيولة نقدية أدت إلى انهيار العديد من الاقتصاديات

حيث ادت هذه الازمة الى عدة نتائج منها:

اختلف حدة الآثار وفقا لدرجة ارتباط أي اقتصاد بالاقتصاد الأمريكي، وتتمثل الآثار الأساسية في التالي:

دخول معظم إن لم يكن جميع اقتصاديات الدول في مرحلة الركود الاقتصادي.[1]

تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1،4% سنة 2008 إلى حدود 0.3% سنة 2009.

مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0.9%، مقابل 0،1% لليابان، و0،5% لأوروبا.

- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل.[2]

- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار أي ما

[1] مفتاح صالح ، الازمة الاقتصادية العالمية، ابحاث اقتصادية وادارية، مقالة، جامعة بسكرة، العدد 8، 2010، ص 14

[2] المرجع نفسه ، ص15.

يعادل 3 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4%(8) انخفاض الاستهلاك العالمي، خاصة الأمريكي يمثل 30% من الاستهلاك العالمي)..

– التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك

– انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"، جنرال موتورز هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.

– افلاس العديد من الشركات الانتاجية، وربما يتوقف بعضها جزئيا أو كليا عن العمل (من المتوقع افلاس نحو 3 شركات طيران انجليزية

–حدوث خلل في تنفيذ خطط التنمية في الدول النامية، خاصة المصدرة للبترول. زيادة المعونات المقدمة إلى العاطلين عن العمل في الدول المتقدمة انخفاض صادرات الدول النامية.

– انخفاض عائدات البترول.

كل هذه العوامل اثر على تراجع الدور الريادي الامريكي خاصة من الجانب الاقتصادي الذي يعد القوة الضاربة الولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا– ازمة الكوفيد:

ان التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا عديدة فمن المتوقع مشاهدة تراجع وانخفاض في مؤشرات ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي وذلك نتيجة ثلاث جوانب :

الجانب الاول: متعلق بتأثير العرض وذلك بسب توقف الانتاج وهذا بسب انتشار جائحة كورونا والاصابات الاشخاص بها.

الجانب الثاني: تأثر العرض عالميا في قطاع الصناعة والسياحة

الجانب الثالث: متعلق في الاثر العالمي يسب انتقال الفيروس عبر الحدود وتراجع مؤشرات الطلب عالميا في الدول الصناعية الكبرى [1]

[1] زبيغنيو بريجنسكي، المرجع السابق، ص63.

ونتيجة لجائحة كورونا فمن الملحوظ ان يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا في النمو بواقع (3- في عام) وهو اسوء مما ترتب على الازمة 2008، وتلاحظ مرحلة عدم يقين تحيط بالتوقعات والتنبؤات التي تحيط بالنمو الاقتصادي العالمي فالتداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل يصعب التنبؤ بها بما في ذلك انتشار الجائحة ومدى جهود الاحتواء وفعاليتها ومدى اضطرابات المتعلقة بمؤشرات اعرض واوضاع الاسواق المالية العالمية .. الخ[1]

ان التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا زادت الفقر في منطقة الشرق الوسط والمحيط الهادي ستدفع حوالي 11 مليون شخص الى حافة الفقر، اما بالنسبة لسوق البورصة العالمي فان التداعيات لجائحة كورونا عليه ستلاحظ انخفاض هائل قد يؤثر سلبا على عملية الاستثمار وتراجع اداء الاسهم الاسيوية والأوروبية . فقد انحدرت مؤشرات كل من ناسداك الامريكية وداو جونز "وإس آند" بي 500 بنسبة أكثر من 61. % وتفاديا لإضرار قررت البنوك المركزية في العديد من الدول خفض اسعار الفائدة. اما بالنسبة بأسواق النفط العالمية تشهد تراجع الطلب بسب ازمة كورونا الى حافة الانهيار.

وفي جانب القطاعات الترفيه في الدول كان المتضرر الاول النوادي والمطاعم والسينما الخ فمثلا صناعة افلام هوليود تقدر خسارته بأكثر من 5 مليارات دولار في الوقت الحالي[2]

وفي ما يتعلق بتداعيات جائحة كورونا على الاستثمار الاجنبي المباشر اشارة منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية "اونكتاد" ان التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا من خلال التقديرات ومراجعات الارباح لشركات المتعددة للجنسيات تظهر ضغط نزولي على الاستثمار الاجنبي يتراوح ما بين 30 الى 40% وواضحت شركات العبارة للقارات الكبرى فيما يتعلق بالإيرادات عن تدهور سريع في النتائج المالية وانخفاض في الارباح. وبينت 5000 شركة عابرة للقارات وهي من اصخم وأكبر الشركات وتمثل نسبة كبيرة في الاستثمار

[1] الربيعي كوثر، العلي مروان، مستقبل النظام الدولي في ظل بروز القوة الصاعدة واثره على المنطقة، العربية، الاتحاد الاوربي نموذجا ، مجلة القضايا السياسية، العراق العدد26، 2012، ص34.

[2] المرجع نفسه ، ص36.

الاجنبي العالمي نزول في ارباحها وايرادات بنسبة تتراوح 30% بسب الجائحة وأكثر الشركات تضررا هي صناعة السيارات بنسبة 47% وصناعات الطاقة والمواد الاساسية – 208% وشركات الطيران –116% واوضحت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان الشركات أكثر عرض للصر الموجدة في الاقتصاديات الناشئة بنسبة – بنسبة–16%[1].

وبلغ حجم خسارة اول اقتصاد في العالم الولايات المتحدة الامريكية حوالي 800 مليار دولار وان حجم الخسائر التي تسببت بها جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي حوالي 9000 مليار دولار امريكي[2].

ثالثا– الحرب على الارهاب:

بعد احداث 11سبتمبر 2001 تزايد الدافع للمحاربة الارهاب من طرف الرئاسة الامريكية شهدت الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب خلال عقدين – منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 التي نفذها تنظيم القاعدة، والتي أسفرت عن مقتل 2977 شخصاً، حتى قرار إدارة الرئيس جو بايدن الانسحاب الكامل للقوات الأمريكية من أفغانستان بعد عشرين عاماً من حرب مكلفة مالياً وبشرياً – تغيرات وتحولات في محاورها، وفي مهام القوات الأمريكية المقاتلة المنتشرة في الدول التي كانت توفر ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية؛ لبروز تهديدات وتحديات أمنية للولايات المتحدة أكثر أهميةً في ظل نظام دولي يشهد جملة من التطورات أضحت أكثر تهديداً للأمن والمصالح القومية الأمريكية من تلك التي تُشكلها التنظيمات الإرهابية، بعد النجاحات التي حققتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، جمهورية وديمقراطية، في القضاء عليها، وتحول التركيز الأمريكي من مواجهة الإرهاب خارجياً إلى تحدي الإرهاب المحلي الذي يهدد أمن الأمريكيين أكثر من احتمال تنفيذ تنظيم إرهابي من الخارج ضد الأراضي الأمريكية مجدداً.[3]

---

[1] كريدية, مروة، تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، متاح على: https://elaph.com/Web/opinion/– , تاريخ الاطلاع2023/05/23

[2] المرجع نفسه.

[3] الربيعي كوثر، العلي مروان، المرجع السابق، ص40.

حيث ادى التحول الى ضد مكافحة الارهاب بفعل أولوية المهام المحدودة والخاطفة ضد الإرهاب: كانت القوات الأمريكية المنتشرة في منطقة الشرق الأوسط والقارة الإفريقية خلال الحرب الأمريكية الدولية على الإرهاب عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تنخرط في المهام القتالية للقضاء على التنظيمات الإرهابية. ولكن مع النجاحات التي تحققت بخُفُوتها، تحوَّلت مهام القوات الأمريكية إلى تنفيذ عمليات محدودة، وبصورة خاطفة ضد مناطق انتشار التنظيمات الإرهابية وقياداتها، والعمل من خلال الشركاء المحليين، ومعهم لتنفيذ عمليات عسكرية ضد الإرهابيين، بجانب تقديم الاستشارات والتدريبات للقوات الوطنية لتعزيز قدراتها لمكافحة الإرهاب، بحيث يكون لها الدور الرئيسي في شن العمليات العسكرية ضد التنظيمات الإرهابية على الأرض.[1]

ومع دخول الارهاب الى الساحة العالمية خصوصا بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبروز المنظمات والجماعات الارهابية بشكل مؤثر وفعال على صعيد السياسة والعلاقات الدولية، بات من الممكن القول ان تلك الجماعات تهدف الى ان تكون احد تلك الفواعل الثانوية المؤثرة في النظام الدولي) حيث ظهر تنظيم الارهاب الدولي بأبشع اشكاله . فهو يتمتع بالاكتفاء الذاتي، ولا يرتبط بدولة محددة، فهو عابر للحدود الدولية، ويصبو الى كسب دور ما يشبه الفاعل على الصعيد الدولي[2] فالهجمات الارهابية في الحادي عشر من ايلول في عام 2001 هي التي جعلت دراسة المنظمات الارهابية العالمية على رأس قائمة جدول اعمال العلاقات الدولية، فأحداث الحادي عشر من ايلول اوضحت للعالم ان السياسات الدولية لم تكن مجرد صراعات بين الدول – اذ يمكن لمنظمة القاعدة ان تلحق دمارا وفي الحقيقة كثيرا من الدمار في اقوى دولة اقتصاديا وعسكريا في العالم مقارنة باي دولة عدوة اخرى [3]

---

[1] الربيعي كوثر، العلي مروان، المرجع السابق، ص40.

[2] زكريا ابو دامس، اثر التطور التكنولوجي على الارهاب, عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد / عمان . بدون ط،2005م، ص 100

[3] محمد بن سعيد الفطيسي، المؤشر صفر رؤية استشرافية الى مستقبل الارهاب والتنظيمات الارهابية في البيئة الوطنية العمانية مكتبة الضامري للنشر والتوزيع السيب ،سلطنة عملن، ط1/2017م، ص 75

فبينما تعلن الولايات المتحدة الأميركية اعلاميا – حربها الكونية على الإرهاب والتنظيمات الارهابية بكل قوة وشراسة ومصداقية وشفافية ..... نلاحظ وجود تناقضات واضحة بين الأقوال والأفعال على ارض الواقع، كما نلاحظ الأحادية في التصرفات والمصالح وفي التعامل الجانبي الأناني على حساب الشريك والتحالف الدولي، ومن ابرز تلك الاستراتيجيات المتناقضة للحرب الاميركية على الإرهاب، تناقض إستراتيجية الاحتواء والتعامل السياسي ... حيث تؤكد الولايات المتحدة الأميركية عبر خطابها السياسي النظري على عدم التعامل مع الإرهاب والتنظيمات الإرهابية او التفاوض معها مطلقا وبأي حال من الأحوال وفي مختلف الظروف، وهو ما تحفز وتحرض عليه شركاءها في تلك الحرب الطويلة، حيث تواصل التأكيد على انه ليس هناك من فائدة من التعامل مع تلك التنظيمات الإرهابية بأسلوب سياسي او دبلوماسي، بينما نلاحظ عكس ذلك في تعاملاتها هي على ارض الواقع العملياتي والميداني منذ العام 2001م[1]

ومن بين القرارات التي ادت بالو م أ الى التراجع في محاربة الارهاب هو تكبد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد أيلول / سبتمبر 2001م تكاليف باهظة نتيجة الإنفاق العسكري الذي قامت به في كل من أفغانستان والعراق، حيث ازداد الإنفاق العسكري بشكل بارز منذ سنة 2001م، ففي السنتين الماليتين 2001 و 2006م ازدادت مصاريف وزارة الدفاع الأمريكي بنسبة 53 بالمئة، بينما كانت نسبة الزيادة في الإنفاقات المخصصة لدفاع الوطني 49 بالمئة، وهذه الزيادات هي نتيجة المخصصات الإضافية الضخمة إلي رصدت تحت عنوان " الحرب العالمية على " الارهاب وكان الغرض منها تمويل العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى. بالإضافة الى الحروب في العراق وليبيا وسوريا.[2]

المبحث الرابع: امكانية التحول نحو التعديدية.

[1] محمد بن سعيد الفطيسي، المرجع السابق ، ص75

[2] المرجع نفسه، ص76.

ان المتتبع للتحولات والتغيرات التي شهده النظام الدولي في مرحلة بعد الحرب البادرة الى الوضع الراهن يجد ان هذه الفترة اتسمت بعدم استقرار في النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية في ظل تعاظم حجم القضايا والصراعات الدولية والازمات الاقتصادية وتأثرات المنظمات الارهابية والشركات المتعددة للجنسيات فكل هذه المحطات تدفع الباحثين والمهتمين لدراسة النظام السياسي والاقتصادي والدولي .

فالقاري لمستقبل السياسية الدولية يدرك حجم جائحة كورونا واثرها السياسي والاقتصادي ودورها في صياغة النظام الدولي فالحديث عن مستقبل النظام الساسي الدولي بعد جائحة كورونا سنلاحظ تداعيات سياسية سيشهدها النظام الدولي ان التداعيات السياسة لجائحة كورونا ستكون على المدى القصير وتمتد الى مد البعيد سنشهد تراجع دور الولايات المتحدة الامريكية وبروز قوة اخرى كالصين والهند وتحولات من نظام احادي القطبية الى نظام ثنائي او متعدد الاقطاب ويجب الاشارة الى تراجع دور المنظمات والاتحادات في الساحة الدولية كالاتحاد الاوروبي سيضعف في مرحلة ما بعد جائحة كورونا هذا اذ لم ينهر لعجزه عن مساعد في مسائل وقضايا دول الاعضاء وبالإضافة ايضا الى انسحاب بريطانيا من الاتحاد.

وفي هذه المرحلة ستلمس تغير في موازين القوى عالميا ستشهد الفترات والسنوات القادمة صراعات واضطرابات حول العالم على النفوذ وسنلاحظ حروب اقليمية للسيطرة وتركيز قواعد عسكرية لتامين المنافذ البحرية .[1]

وهنا لا بد ان تعرج على نقاط في غاية الاهمية ان النظام الاقتصاد العالمي قبل كورونا يعاني من تباطؤ في النمو فضلا عن لك الاقتصاد العالمي مديون فمن التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا اصابة النظام الاقتصاد العالمي في ازمة مالية عالمية شديدة يمكن ان تشهدها على المدة القريب او على المدى البعيد وسيعاني الاقتصاد العالمي من زيادة في الديون وتباطؤ في النمو سنشهد تراجع للدولار واليورو ولا بد ان نعرج ظهور

[1] المجالي رضوان، الوجيز في النظام الاقتصادي الدولي، دراسة في العلاقات الدولية الاقتصادية، مكتبة التقوى ، الاردن، 2020،ص26

الصين كقوة اقتصادية كبرى بجانب الولايات المتحدة الامريكية مما يدعو الى الجلوس على طاولة المفاوضات لقيادة النظام الاقتصاي وستغير مفاهيم النظام الاقتصادي وولدة نظام اقتصادي ثنائي القطبية نظام مختلط بين الدول العالم وظهور دور للتكتلات الاقتصادية كالبريكس ومبادرة الحزام والطريق في النظام العالمي .

أولا-اصلاح الامم المتحدة :

ادت التطور الحاصلة في العالم خاصة بعد الكوفيد 19 على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وأمام تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عدة من العالم فان الكثير من الأطراف خصوصا الدول النامية ترى أن هذا المجلس لم يغلي الأهداف المسطرة له، ما يستلزم الضغط على دول الشمال الغني من خلال الإيفاء بوعودها لتحقيق تنمية شاملة لدول الجنوب الفقير، فاغلب الأنشطة التي تخدم التنمية يتم تمويلها من المساهمات الطوعية للدول المانحة التي تقوم بتحديد أولوية الأنشطة التي توجه إليها من تلك المساهمات".

فيما يخص الخلل الهيكلي في الأمم المتحدة تجد على مستوى الجمعية العامة أن الضعف يتجلى في عشرات القضايا التي واجهتها منذ عام 1945 وحتى اليوم.

ورغم أن تلك القضايا حازت على قرارات صريحة إلا أن آلية العمل والضوابط المحددة لعمل الجمعية العامة كما وردت في الميثاق الأممي عطلنا تلك القرارات، وبالتالي جعلت هذه القرارات العديد من تلك القضايا خارج الشرعية الدولية، في حين بقيت معظمها تنتظر، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تعد ابرز تحد أمام المنظمة.

أما على مستوى مجلس الأمن فان تشكيلته تعاني خللا واضحا، وعليه يمكن القول إن من أكبر العيوب التي تشوب مجلس الأمن هي عدم ملائمة تشكيلته الحالية خريطة وموازين القوى الجديدة في نظام الدولي الراهن. من ناحية أخرى، ظلت العضوية الدائمة في

الأمم المتحدة مقتصرة على الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية، وكذا وجود مراكز غير دائمة وجعلها غير قابلة للزيادة.[1]

لقد نتج عن هذا الخلل داخل تركيبة المجلس أن أصبح هذا الأخير وخاصة بعد نهاية الحرب الباردة يبدو وكأنه حكومة إقليمية تمارس وظائفها بطريقة ديكتاتورية وتتمتع بسلطات وصلاحيات مطلقة في غياب أي رقابة سياسية و قضائية.

إضافة إلى الخلل الموجود على مستوى تشكيلة المجلس هناك أيضا خلل آخر يتعلق بطريقة التصويت داخل المجلس وهذا ما يقودنا للحديث عن الفيتو، وحق الفيتو هو سلاح سياسي في يد هذه الدول ووسيلة لحماية مصالحها.

أما على مستوى محكمة العدل الدولية فان عدم منحها الصلاحيات أوسع لكي تكون ولاياتها إلزامية لا اختيارية ولكي تتمكن كل منظمة دولية خارج منظمة الأمم المتحدة من استفتائها دون الحصول على ترخيص من الجمعية العامة.[2]

وكذا ظهور خلل حاد في التوازن بين سلطات الأجهزة والفروع الرئيسية للأمم المتحدة خصوصا بين الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، إضافة إلى إنشاء العديد من الفروع الثانوية مما أدى إلى ضخامة الهيكل التنظيمي وتضخم الجهاز الإداري للأمانة العامة الذي أدى بدوره إلى تضارب الاختصاصات وتبديد الموارد، وهو ما كان له بالغ الأثر في تداخل الصلاحيات والاختصاصات في تلك الأجهزة والفروع.

بالإضافة إلى عدم وجود آليات تخول لمنظمة الأمم المتحدة الاستفادة من إمكانيات المنظمات الإقليمية في العديد من المجالات التي تنشط فيها وذلك لان تلك المنظمات أدرى واقدر على فهم المشكلات التي تدور في محيطها ونطاقها الجغرافي، بالإضافة لإخفاق الأمم المتحدة في تنسيق علاقاتها بالمنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات وغيرها من الهيئات والمجموعات العالمية التي أخذت تقوم بدور فاعل على الساحة الدولية.

---

[1] صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية الواقع ... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل ، دار الفكر العربي . ،القاهرة، 2007، ص358.

[2] صلاح الدين حسين السيسي ، المرجع السابق، ص358

حيث تهدف هيئة الامم الى التوسع وادخال اعضاء اخرين دائمين واكثر حيوية داخل المنظمة.[1]

ثانيا-توسيع عضوية مجلس الامن:

وبهدف تصحيح الاوضاع داخل هيئة الامام، حيث يرغب المجلس في توسيع عضوية الاعضاء بخصوص مجلس الامن من خلال فتح باب الترشحات والرغبات للدول الراغبة في الانضمام:

من بين اتجاهات الدول الراغبة في الترشح للعضوية الدائمة في مجلس الأمن

1- ايطاليا : ترى ضرورة منح الاتحاد الأوروبي مركزا دائما في مجلس مكان المركز الدائم لكل من فرنسا وبريطانيا، واخذ بهذا المركز يصبح الحديث عن مراكز الاتحادات أو الهيئات الإقليمية بدلا من مراكز الدول، وهذا يصعب تحقيقه في الوقت الحالي نظرا لعدم تحديد هذه الهيئات الإقليمية من الناحية التمثيلية، كما أن نصوص الميثاق صريحة من حيث منح الاعتبار والمراكز للدول الكبرى والقوية القادرة على تحمل الأعباء الدولية وليس للاتحادات[2] أو المنظمات الأكبر أو الأقوى.

كما ترى ايطاليا أن فتح المجال لعضوية كل من ألمانيا واليابان يؤكد الاتجاه اللاديموقراطي في التمثيل حيث يزيد هذا في الاعتقاد بان مجلس الأمن هو مجلس أوروبي وهو اعتقاد يعني عدم الديمقراطية في جعل المنظمة أداة لخدمة الغرب نقط.

2- الهند: تعتبر أن المنظمة تواجه أزمتين في إطار الديمقراطية تتعلق الأولى بالجانب المالي ومساهمات الدول، والثانية بإصلاح مجلس الأمن، وبالتالي هناك ارتباط بين إصلاح المجلس والمنظمة، وترى الهند بضرورة دمقرطة مجلس الأمن لما يمثله من هيمنة وسيطرة من جانب العالم الغربي على حساب بقية دول العالم، فالمجلس لم يضيع فقط تمثيله العادل والمنصف ولكنه ضيع أيضا شريعته النابعة من الميثاق والقانون الدولي. ويمكن القول أن الهند ومنذ البداية كانت الصالح تمثيل عادل ولصالح ثقافة السلم والأمن ومن ضمن

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن، 2010، ص190

[2] بن غربي ميلود، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية. ص84

المؤسسيين لمنظمة الأمم المتحدة، كما ترى الهند أن نجاح مجلس الأمن يتحدد بمدى تمثيله وسلطته المقبولة من طرف أعضاء المنظمة الدولية، ولن يتم ذلك إلا باشتراك الدول النامية في أشغاله حتى يتمكن من التعرف على المشاكل الحقيقية للعالم التي تخص الدول غير الدائمة العضوية فيه.

وكما يقول ممثل الهند في الأمم المتحدة: " أن هذه المنظمة بصفتها ملتقى الدول يجب أن تسير وفق مبادئ الشفافية وعدم التمييز والاتفاق العام واحترام المساواة بين الأفراد والمؤسسات والأمم".[1]

3- دول أخرى: نيجيريا مثلا تطمح في الاندماج في مجلس الأمن بحكم عدد سكانها وقوتها النفطية وذلك أمام جنوب إفريقيا ومصر.

وفي أسيا بالإضافة إلى اليابان والهند تظهر كل من باكستان واندونيسيا، وفي أمريكا اللاتينية تظهر كل من البرازيل والأرجنتين والمكسيك.

ثالثا- النظام المتعدد الاقطاب:

وفي هذا الصدد لا بد الاشارة الى ان النظام السياسي والاقتصادي الدولي لان يكون ما عهدناه ستتغير مفاهيم في العلاقات الدولية والاقتصادية في النظام العالمي في مرحلة ما بعد كورونا ستولد نظام عالمي جديد سنلمسه سواء على المدى القصير أو البعيد سيكون نظام ثنائي أو متعدد الاقطاب دفعت الدراسة لوضع سيناريوهات لاستشراف مستقبل النظام السياسي والاقتصادي الدولي بعد جائحة كورونا:

السيناريو الاول: نمط احادي قطبية المرن، حيث يتمحور هذا السيناريو بقاء الولايات المتحدة الامريكية متربعة على العرش النظام الدولي، مع اعطاء دور للقوة الصاعدة في النظام الدولي، حيث ترى الدراسة ان هذا السيناريو يقوم على التعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها مع اعطى فرص للقوة الصاعدة لكن تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

[1] بن غربي الميلود ، المرجع السابق، ص86.

[2] المجالي رضوان، المرجع السابق، ،ص27

السيناريو الثاني: نمط ثنائي قطبية بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، حيث تمحور هذا السيناريو صدام بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، وليس كما كان مع الاتحاد السوفيتي؛ وخصوصا ان الصين احتوت جائحة كورونا افضل من الولايات المتحدة، أضافة الى تبادل الاتهامات من قبل الطرفين بخصوص فيروس كورونا. حيث ترى الدراسة ان هذا السيناريو يقوم على صراع بين الانظمة الشمولية والديمقراطية في احتواء الازمات البيولوجية حيث لمست الدراسة ان النظام الشمولية افضل تعامل في الازمات البيولوجية أكثر من الانظمة الديمقراطية.

السيناريو الثالث: نمط متعدد الاقطاب يتمحور هذا السيناريو ان النظام الدولي سيقوم على نمط تعددية القطبية وتعاون بين الدول، حيث يتفق الباحث مع السيناريو، وفقا لمؤشرات التي شهدها النظام الدولي اهما بروز لصين، تراجع الولايات المتحدة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بروز التكتلات ومبادرات الاقتصادية، بروز الازمات الدولية، والحروب التجارية، الامر الذي ينتج عنه انتقال النظام الدولي من نظام احادي قطبية الى متعدد الاقطاب.

خاتمة

خاتمة:

نخلص ختام دراستنا إلى أن الهيمنة الأمريكية تتضمن تركيز مضاعف على الريادة العالمية وتوجيه الحكومات وفق ما يخدم مصالحها واستخدام كافة الادوات الممكنة لتحقيق ذلك وردع كل معارض او مخالف سواء بالقوة العسكرية ومختلف ادواتها أو بالعقوبات الاقتصادية واليات المؤسسات الدولية المالية التي تتحكم فيها والآليات السياسية من خلال هيئة الامم المتحدة ومختلف قراراتها واستغلال ملف التغيير والتحول الديمقراطي وحقوق الانسان للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وحتى اللجوء إلى تغيير الأنظمة بالقوة والثورات الشعبية وتنصيب انظمة موالية تخدم توجهات الهيمنة الأمريكية.

نجحت الولايات المتحدة الامريكية نسبيا في تحقيق سيطرة عالمية لم تتحقق للكثير من الامبراطوريات خاصة وأن القوة التي تراكمت للأمريكيين لم تتحقق لأي امبراطورية عالمية سواء المقدرات الاقتصادية التي تفوق العالم مجتمعا أو الريادة التقنية والمعلوماتية أو القوة النووية وكفاءة الجيش الامريكي ومرونة الثقافة الأمريكية وانتشارها وتغلغلها العالمي وبالتالي فإن ذلك مكنها من بلوغ درجة متقدمة من الهيمنة العالمية على طريق بناء إمبراطورية استثنائية إلا أن هذا لا يعني أنها نجحت في تحقيق الهيمنة العالمية الكاملة واستتباب ركائز السيطرة العالمية واكتمال البناء الامبراطوري فالتكاليف الواسعة لازالت ابعادها وتأثيراتها تسير في اتجاه معاكس لما ترغب فيه الولايات المتحدة الامريكية خاصة وان القوة الأمريكية تعرف مرحلة تراجع.

نتائج الدراسة:

حيث خلصنا لمجموعة من النتائج:

– أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي كل مراحل تطور نظرياتها الأمنية ركزت على القوة وعلى حيث تبنت إستراتيجية أمنية جديدة لحماية مصالحها حيث عادت لاستخدام الوسائل العسكرية وبشدة لفرض هيمنتها تحت ذريعة القضاء على الإرهاب الدولي وحماية أمنها القومي والسلم .

-كما رأينا من خلال المتتبع لتحول مفهوم الريادة الأمريكية هو محاولة بسط النفوذ الامريكي على العالم في شتى المجالات.

- الريادة الأمريكية تعكس محاولات التكيف وفقا لمتغيرات البيئة الدولية، وأن امتلاك مصادر القوة ليس عاملا محوريا للهيمنة الدولية والتأثير على النظام الدولي، بل العامل الحاسم والمحدد في ذلك هو كيفية وطريقة استخدامها، وهذا ما تعمل على تطويره الولايات المتحدة الأمريكية من خلال جهود مختلف التيارات الفكرية الأمريكية ومراكز البحث الإستراتيجية، التي تبدع في كل مرة في إيجاد طريقة بوسائل جديدة لاستخدام القوة وتبريرها وجعلها مردة في ظل المتغيرات الدولية والعالمية.

- الريادة الأمريكية آثارا سلبية انعكست على النظام الدولي، والذي بدوره كان له انعكاسات على تحول مفهوم القوة خاصة مع ظهور قضايا أمنية جديدة إثر نهاية الحرب الباردة، التي تستدعي استخدام جميع وسائل القوة وأنواعها

-أن الهيمنة التي وصلت لها الولايات المتحدة الأمريكية لا تعود للقوة واستخداماتها فقط، بل لسيطرتها على المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية وفي جميع الأصعدة السياسية مثل هيئة الأمم المتحدة والاقتصادية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعسكرية مثل حلف شمال الأطلسي. كما تم التوصل لإثبات صدق الفرضية من خلال التوصل للانعكاسات الطارئة على النظام الدولي من خلال التحول الحاصل في المفهوم الأمريكي للقوة في شكل ترتيبات أمريكية جديدة.

- تراجع الدور الامريكي بفعل ضهور قوى جديد مثل المارد الصيني والعودة الروسية وكذا الاتحاد الاوربي مما جعلها تفقد الريادة من الاحادي القطبية الى المتعدد الاقطاب.

المراجع

والمصادر

المراجع والمصادر:

1/الكتب:

2. ابراهيم العيطاني، هل ستصبح الشراكة الاقتصادية عبر الهادي اتفاقية القرن الواحد والعشرين القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، 2014 .

3. أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعيتها على اوطن العربي، بيروت، مرز دراسات الوحدة العربية، 2003.

4. إسماعيل صبري، مقلد، نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"، ط1، الكويت دار ذات السلاسل، 1987.

5. إمام عبد الفتاح إمام، الأخلاق والسياسة دراسة في فلسفة الحكم، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002.

6. أمين شلبي، أمريكا والعالم، عالم الكتب، القاهرة، 2005) .

7. أهرون برغمان، وجيهان الطهري، إسرائيل والعرب حرب الخمسين عاما، ترجمة على هورو دار الفارابي، بيروت، 2004.

8. البشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الأمريكية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.

9.بن غربي ميلود، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية.

10. الجابري محمد، عابد قضايا الفكر المعاصر العولمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

11. جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية (تر: وليد عبد الحي)، بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

12. حيدر علي، حسين الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، (عمان) مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع،2013.

13. ربيغينيو بريجسكي، الاختيار، السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2004.

14. زبيغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا (دمشق: مركز الدراسات العسكرية)، 1999

15. زكريا ابو دامس، اثر التطور التكنولوجي على الارهاب, عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، اربد، عمان .

16. سالم توفيق النجفي "اقتصاد العولمة مقاربات اقتصادية للرأسمالية وما بعدها "دار النقاش، لبنان، 2009.

17. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية عمان: دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2000.

18. السيد أبو عيطة، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية.

19. السيد ياسين، "العالمية والعولمة" نهضة مصر للطباعة النشر والتوزيع، القاهرة، 2001.

20. شاهر إسماعيل الشاعر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

21. صلاح الدين حسين السيسي، النظم والمنظمات الاقليمية والدولية الواقع ... مبادرات ومقترحات التطوير والتفعيل، دار الفكر العربي، القاهرة، 2007،

22. طارق عبد الرؤوف محمد عامر وإيهاب عيسى المصري، البطالة، مفهومها، أسبابها وخصائصها: اتجاهات عربية وعالمية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

23. عادل سعيد البشتاوي، تاريخ الظلم الأمريكي، دار فارس للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .

24. عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية، عمان، دار الشروق للنشر، 2010.

25. عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، الجزائر، طاكسيج كوم، 2009.

26. نصنيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1985.

2/ المذكرات والرسائل الجامعية

1. إسماعيل صبري، مقلد، نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"، ط1، الكويت دار ذات السلاسل، .1987

2. أسيل شماسنة، النظام الدولي منذ الحرب الباردة إلى اليوم: دراسة في النظام الدولي الجديد في القرن الحادي والعشرين رسالة ماجستير فلسطين جامعة بيرزيت ،2018

3. حسين عباس حسين الشمري، « برنامج التثبيت الاقتصادي» كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 11 آذار/مارس .2014

4. خالد موسى المصري، نظريات العلاقات الدولية، كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية، جامعة الشام الخاصة، سوريا،.2019

5. خلف الله عمر، التهديدات البينية وفعالية استجابات السياسة في إفريقيا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات افريقية، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

6. رشيدة ادم احمد عثمان، الأمن والسلم في كل سباق التسلح الدولي، (دراسة حالة الهند وباكستان)، جامعة الخرطوم، سبتمبر 2012 .

7. ركي بن عبد الله فهد الرشودي، «المقاطعة الاقتصادية وأحكامها في الفقه الاسلامي،» (مذكرة ماجستير، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2002).

8. سارة عبد اللطيف سعود الزايد، «المساعدات المالية الكويتية وأثرها على علاقتها العربية،» (مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، .2012

9. عاطف السيد: "الغزو الأمريكي البريطاني للعراق مارس أبريل 2003": دراسة سياسية إستراتيجية، 2003 .

10. عبد العالي عبد القادر، محاضرات نظريات العلاقات الدولية، سعيدة، جامعة مولاي الطاهر، .2009

11. محمود جديد، «العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية: دراسة مقارنة مع إشارة خاصة لسورية،» (رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 2009).

3/ المقالات والمجلات:

أ- المقالات:

1. مفتاح صالح، الازمة الاقتصادية العالمية، ابحاث اقتصادية وادارية، مقالة، جامعة بسكرة، العدد 8، 2010.

ب- المجلات:

1. أحمد محمد أبو زيد، كيف تحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، العدد44، 2012.

2.خالدة ذنون مرعي، «الأمم المتحدة وإدارة النزاع الدولي،» مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، السنة 23، العدد 9، 2016.

3.الربيعي كوثر، العلي مروان، مستقبل النظام الدولي في ظل بروز القوة الصاعدة واثره على المنطقة، العربية، الاتحاد الاوربي نموذجا، مجلة القضايا السياسية، العراق العدد26، 2012.

4.الربيعي كوثر، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية الاتحاد الاوروبي انموذجا، العدد 26، (العراق مجلة قضايا سياسية)، 2012.

5.علي بن الحسين القحطاني، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، جامعة الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 02، المجلد 48، جويلية 2011.
6.قاسم أبو دست، سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية، مجلة النهضة، مج14، ع2 أبريل 2013.
7.محمد مكحلي: النظام الدولي الجديد أو العولمة الأبعاد والانعكاسات، مجلة الآداب واللغات، مجلد 05، العدد 01، ديسمبر 2005.
8. محمد يحيى، الأزمة المالية وتهافت الرأسمالية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلة العراقية للعلوم الادارية.
9.وليد عبد الحي: ملامح النظام الدولي الجديد وأثره على الوطن العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلد 02، عدد 01، جوان 1994.

4- المراجع الاجنبية:

1. -Abel Escribà-Folch, «Dealing with Tyranny: International, Sanctions and the Survival of Authoritarian Rulers,» International Studies Quarterly, vol. 54, no. 2 (2010,(

2. -Amelie blom, frederic charillon theories et concepts des relations internationales, hachette superieur, 2001

3. -Amilie Blom et Frédéric Charillon, Théories et Concepts des relations internationales, Hachette supérieur, paris 2005.

4. -Pierre de Senarcles, Yohan Ariffim, La Politique Internationale, Theories et Enjeux Contemporains, 6° edition, Armand colin éditeur, 2010 .,

5. -W. Julian Korab-Karpowicz, Political Realism in International Relations, First published Mon Jul 26, 2010: substantive revision Tue Apr 2, 2013.

5- المواقع الالكترونية:

1. http://business.uobabylon.edu.iq/lecture.aspx?fid=9&lcid=3960
2. https://plato.stanford.edu/entries/res.lism-intl-relations/#ThumpPow
3. https://www.un.org/arabic/docs/SCouncil/SC_Res/S_RES_665
4. www.ummto.dz/imb
5. حسن خلف موسى: النظام العالمي الجديد: خصائصه وسماته، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية، http//democratic arabic center
6. روان محمد حج محمد، السياسة الخارجية الأمريكية الموسوعة السياسية نقلا عن الموقع الالكتروني: https://political-encyclopedia.org
7. عادل جارش، القوى الصاعدة: دراسة في أبرز المضامين والدلالات، نقلا عن الموقع الالكتروني: https://democraticac.de/?p=38993
8. علي الدين هلال الشرق الأوسط بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي نقلا عن: news =mC sr.net
9. كريدية, مروة، تداعيات وباء كورونا على الاقتصاد العالمي، متاح على: - https://elaph.com/Web/opinion/
10. محمد جديد، الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب - نعوم تشومسكي نقلا عن www.universaltruth.wordpress.com le 25/04/2023
11. محمد جديد، الاستراتيجيات العشر للتحكم في الشعوب - نعوم تشومسكي نقلا عن www.universaltruth.wordpress.com

فهرس

الموضوعات

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	/
الشكر والعرفان	/
مقدمة	أ–د
الفصل الاول: السياق التاريخ والمفاهيمي للنظام الدولي	
تمهيد:	11
المبحث الاول: مفهوم النظام الدولي	
أولا: تعريف النظام الدولي	12
ثانيا: المكانة الاستراتيجية	12
ثالثا: التنافس الاستراتيجي	13
ثالثا: خصائص النظام الدولي	15
المبحث الثاني: تشكل وتطور النظام الدولي	15
أولا: تصدع المعسكر الشرقي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية	17
ثانيا: القوة الأمريكية ومرحلة السعي نحو الهيمنة على النظام الدولي	18
ثالثا: التفرد الأمريكي بالقوة وأثره على النظام الدولي	19
المبحث الثالث: نظريات العلاقات الدولية في تفسير النظام الدولي	21
أولا: النظرية الواقعية	23
ثانيا: المدرسة المثالية	24
الفصل الثاني: تعاظم الدور الريادي الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة	
تمهيد	36

المبحث الاول: ملامح النفوذ الامريكي العالمي	37
أولا: التدخلات الدولية في العالم	38
ثانيا: العقوبات الاقتصادية.	41
ثالثا: الوزن السياسي على المنظمات الدولية	44
المبحث الثاني: تداعيات العولمة وتأثيراتها على دول العالم.	47
أولا- نشر الديمقراطية والأمركة	47
ثانيا- العولمة	48
ثالثا-هيمنة القيم الأمريكية	49
رابعا- نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان	51
خامسا- سيادة النموذج الرأسمالي	51
الفصل الثالث :مظاهر تراجع النفوذ الأمريكي وزعزعة النظام الاحادي القطبية	
تمهيد	54
المبحث الأول: تزايد التكلفة والعبء السياسي والاقتصادي والعسكري.	55
المبحث الثاني: ظهور القوى الصاعدة في النظام الدولي	56
أولا- المواجهة الأمريكية للصعود الصيني	56
ثانيا-عودة روسيا للساحة الدولية وتأثيرها على القوة الأمريكية	58
ثالثا- المنافسة الأوروبية	59
المبحث الثالث: تراجع الدور الامريكي في العالم.	60
أولا-الازمة الاقتصادية.2008	61
ثانيا- ازمة الكوفيد.	62
ثالثا- الحرب على الارهاب	64

المبحث الرابع: امكانية التحول نحو التعديدية	66
أولا-اصلاح الامم المتحدة	68
ثانيا-توسيع عضوية مجلس الامن	70
ثالثا- النظام المتعدد الاقطاب	71
خاتمة	74
قائمة المراجع والمصادر	77
فهرس الموضوعات	/

ملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة الدور الريادي الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الجو مناسبا كي تبسط هيمنتها وتفرض زعامتها على الساحة الدولية، وهي الزعامة التي تكرست في أعقاب أزمة الخليج الثانية التي احتكرت الولايات المتحدة دواليب إدارتها، ففي هذه الفترة بالذات تحدث الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" لأول مرة عن: "بزوغ عصر جديد وزمن السلام لكل الشعوب، ونظام دولي جديد متحرر من الإرهاب، قوي في البحث عن العدل وأكثر أمنا في طلب السلام" ، ومنذ ذلك الحين تمحورت الاستراتيجية الأمريكية في المحافظة على هذا النظام الدولي الذي تحتل فيه مركز القيادة, عبر تعزيز أمنها العسكري الذي تعتمد عليه في إنجاح سياستها الخارجية، وتطوير اقتصادها وتعزيز حضورها العسكري والديبلوماسي والإقتصادي الوازن والمكثف على الساحة الدولية، وفي ظل الظهور الصين والروسي والاوربي تراجع الدور الريادي الولايات المتحدة الأمريكية، مما افقدها هيبتها .

الكلمات المفتاحية: المكانة الاستراتيجية ، النظام الدولي ، الريادة ، التراجع.

summary:

The study aimed to know the leading role of the usa after the collapse of the Soviet Union, the atmosphere became suitable for it to extend its hegemony and impose its leadership on the international arena, a leadership that was established in the aftermath of the second Gulf crisis, in which the United States monopolized the wheels of its management. Bush Sr." for the first time about: "the dawn of a new era and a time of peace for all peoples, and a new international order free from terrorism, "The emergence of a new era and a time of peace for all peoples, and a new international order free from terrorism, strong in the search for justice and more secure in seeking peace." Since then, the American strategy has focused on preserving this international system in which it occupies the center of leadership, by strengthening its military security On which it depends for the success of its foreign policy, the development of its economy and the strengthening of its balanced and intense military, diplomatic and economic presence on the international arena, and in light of the emergence of China, Russia and Europe, the leading role of the LMA has declined, which has caused it to lose its prestige.

Keywords: strategic position, international system, leadership, retreat